وزارة التعليـم العالـي والبحـــث العلمـــي

جـــامعـــة قاصـــدي مربـــاح ورقلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم : العلوم السياسية

تخصص : تنظيم سياسي وإداري

عنوان المذكرة

المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

من إعداد الطالبة :

➢ وناس فاطمة

إشراف الأستاذة :

* الدكتورة شليغم غنية

السنة الجامعية 2013/2012

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذه إلى:

روح أبي الطاهرة

أمي التي ساندتني بدعمها وتحفيزها طيلة إنجازي لهذه المذكرة

إخوتي وأخواتي الأعزاء

زوجي الكريم

إبنتي ريناد حفظها الله

صديقاتي ورفيقات دربي الأعزاء

فاطمة وناس

تشكرات

أشكر الله العلي القدير الذي شاء أن

أقـــوم بهذا البحث المتواضع

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذة المشرفة

الدكتورة شليغم غنية،

كما أتقدم بشكري الخاص الى

السيد بن مير عقبة،وأختي وناس ناريمان

التي تحملت معي عناء هذه المذكرة.

وأشكر كل من أعانني ولو بكلمة طيبة في

إنجاز هذه المذكرة.

أشكر عمال وعاملات مركز التعليم عن بعد بورقلة.

الملخص

تعد المصالحة الوطنية مشروع سياسي يهدف الى إستعادة حالة السلم والأمن في الدولة من جهة والى المحافظة على الاستقرار السياسي من جهة أخرى،وعرفت الجزائر سنوات من العنف والإرهاب وعدم الاستقرار السياسي أدت بها الى إنتهاج المصالحة الوطنية كآلية من آليات تحقيق الاستقرار السياسي،وقامت بذلك من خلال إستراتيجية طويلة المدى كانت بدايتها بالحوار السياسي ثم قانون تدابير الرحمة ثم الوفاق الوطني وبعد ذلك الوئام المدني ليصبح بعد ذلك وئام وطني ثم المصالحة الوطنية،وكان الهدف من كل هذا هو تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ،ولم يكن ذلك بالأمر السهل بل كلف الجزائر خسائر مادية وبشرية،حيث أُستهدفت العديد من المباني الحكومية وخسرت الجزائر العديد من الأرواح البشرية،وكانت نتيجة هذه المصالحة الوطنية هي مكافحة الإرهاب،حيث تراجع عدد القتلى نتيجة العمليات الإرهابية كما أن النظام عرف نوعاً من الاستقرار السياسي،وعليه يمكن القول أن الجزائر نجحت في تحقيق الاستقرار السياسي عن طريق المصالحة الوطنية.

Summary

The national interest of a political project that aims to restore the state of peace and security in the state on the one hand and to maintain the political stability of the other and I knew Algeria years of violence and terrorism and political instability led them to pursue national reconciliation mechanism of the signs of political stability and the Booze of during long-term strategy was beginning political dialogue, then the law of measures compassion and national reconciliation and after civil concord to become after harmony and national and national reconciliation, and the goal of all this is to achieve political stability in Algeria was not Malk easy but commissioned Algeria losses of material and human terms targeted several government buildings and Algeria lost many human lives and the result of this national reconciliation is the fight against terrorism, where the number of dead as a result of terrorist operations system also known as a kind of political stability, it can be said that Algeria has succeeded in achieving political stability through national reconciliation.

مقدمة

يكون هدف الدول الواقعة في أزمات أو حروب البحث عن الطريقة الأنجع للخروج من الوضع الذي هي عليه،فعادة تلجأ هذه الدول الى استيراد الحلول التي وضعتها مثيلاتها للخروج من وضعها،إلا أن دول اخرى تركز على ايجاد حلول بنفسها انطلاقا من واقعها على إعتبار أن الحلول المبنية على نجاح تجربة في دولة ما ليس بالضرورة أن تنجح في دولة أخرى، وخلاصة التجربة هي في الأخير تحقيق الاستقرار السياسي ولو كان بأية وسيلة بإعتباره عامل مهم في الارتقاء بمكانة الدولة داخليا وخارجيا، ذلك أن الفرق يبدو واضحا شدة الوضوح بين دولة تتمتع باستقرار سياسي وأخرى تفتقد لذلك،خاصة اذا كان سبب ذلك هو العنف والأعمال المشابهة له كالإرهاب والقتل والفوضى...الخ، والجزائر من الدول التي عرفت مثل هذا الوضع أي عرفت ظاهرة العنف التي أدت الى زعزعة الاستقرار السياسي وقلب النظام خاصة عند الرجوع الى أحداث 5 أكتوبر 1988،كما دخلت الجزائر في ازمات سياسية انتخابية وأمنية مما أعطاها دفعة قوية للخروج من هذا الوضع المتأزم والبحث عن السبل الكفيلة بإعادة استتباب الأمن والسلم والاستقرار لأن الحالة التي وصلت اليها الجزائر في تلك الفترة جعلت الشعب يطالب بتحقيق الاستقرار ،حيث أصبح هذا الأخير حاجة ضرورية قبل كل الضروريات الأخرى من مأكل ومشرب...الخ،حسب نظر الجزائريين، ونظراً لتأزم هذا الوضع وزيادة حدته كما قلنا سابقا بدأت محاولات الجزائر نحو تبني المصالحة الوطنية علها تكون الوسيلة الفعالة لتحقيق الاستقرار السياسي.

1 -اهمية الدراسة

يكتسي موضوع المصالحة الوطنية في الجزائر أهمية بالغة خاصة عند الحديث عنه كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي.

فالأهمية العلمية هي تزويد المكتبة بمراجع أكثر حول موضوع المصالحة الوطنية في الجزائر.

أما الأهمية العملية فهي اكتساب مزيدا من المعلومات حول المصالحة الوطنية في الجزائر واكتشاف كيف تمكنت الجزائر من تحقيق استقرارها السياسي عن طريق المصالحة الوطنية ذلك لأن هذا الموضوع غير متناول كثيرا.

2 - الهدف من الدراسة

وكان هدفنا من دراسة موضوع المصالحة الوطنية من أجل دراسة موضوع متعلق ببلدنا والتعرف على مفهوم المصالحة الوطنية والأهداف التي ترمي اليها المصالحة الوطنية في الجزائر،وكذا معرفة المسار والنتائج التي حققتها وكذا العراقيل التي اعترضتها،ضف الى ذلك توضيح العلاقة بين المصالحة الوطنية في الجزائر والاستقرار السياسي.

3 - مبررات اختيار الموضوع

موضوع المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي وكيفية الربط بينهما من المواضيع التي تدفع الباحث وتجعله يبحث اكثر لاكتشاف تلك العلاقة.

المبررات الموضوعية: تعود دوافع اختيار الموضوع بالدرجة الأولى الى أهمية الموضوع ذلك أن المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في الجزائر من المواضيع الحساسة والمشوقة في نفس الوقت لذلك أردنا من خلال هذه الدراسة اكتشاف حقيقة المصالحة الوطنية في الجزائر.

أما المبررات الذاتية: فهي الرغبة الذاتية في دراسة هذا الموضوع وتكوين رصيد معرفي حول المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في الجزائر.

4 - الاشكالية

المصالحة الوطنية هي آلية تحتاج اليها الكثير من الدول بغية تحقيق جملة من الأهداف،والجزائر تبنت المصالحة الوطنية لتحقيق الاستقرار السياسي الذي لطالما افتقدته لعدة سنوات،وعليه يمكن طرح الاشكال التالي:

_ كيف ساهمت المصالحة الوطنية في تحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر ؟

5 -فرضيات الدراسة

_ المصالحة الوطنية هي سياسة تتبناها الدول التي تعرف صراعات داخلية.

_ كلما تحقق الاستقرار السياسي في دولة ما كلما دل ذلك على وجود مصالحة وطنية.

_ كلما كان انتشار العنف السياسي في دولة ما كلما كانت الميزة الاساسية لها هي عدم الاستقرار السياسي.

_ كلما كانت جهود الجزائر نحو تحقيق المصالحة الوطنية كلما كان الاستقرار السياسي فيها قائما.

6 -المقاربات المنهجية

موضوع المصالحة الوطنية كآلية لتحقيق الاستقرار السياسي في الجزائر من المواضيع التي تحتم على الباحث استخدام منهج دراسة حالة ذلك أن الأمر يتعلق بتطبيق ودراسة حالة الجزائر من هذه المصالحة الوطنية،ضف الى ذلك استخدمنا المنهج القانوني في دراسة القوانين الصادرة بشأن المصالحة الوطنية، والمنهج التحليلي لتحليل ما أمكن تحليله من هذه القوانين وكذا لتحليل بعض الأراء كما استخدمنا المنهج الذي لايخلو منه اي بحث وهو المنهج الوصفي.

7 -تقسيم الدراسة

حسب المعلومات المتوفرة لدينا حول موضوع المصالحة الوطنية في الجزائر والاستقرار السياسي قمنا بتقسيم الموضوع الى فصلين اثنين.

الفصل الأول خاص بالإطار النظري للمصالحة الوطنية والاستقرار السياسي والذي بدوره قُسم الى ثلاث مباحث،الأول يتحدث عن مفهوم المصالحة الوطنية بشكل عام من ناحية التعريف بها كمطلب أول وشروط نجاحها في دولة ما كمطلب ثاني،أما المبحث الثاني فيتحدث عن مفهوم الاستقرار السياسي من حيث التعريف به والذي جاء في المطلب الأول،أما المطلب الثاني فيتحدث عن متطلبات وأبعاد الاستقرار السياسي،أما المبحث الثالث فيتحدث

عن العنف السياسي كأحد أسباب عدم الاستقرار السياسي،فالمطلب الأول من هذا المبحث يتحدث عن تعريف العنف السياسي،أما الثاني فيتحدث عن أسباب العنف السياسي.

اما الفصل الثاني فخُصص لدراسة محددات المصالحة الوطنية في الجزائر حيث قُسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث الأول يتحدث عن دوافع المصالحة الوطنية في الجزائر وتجسدت هذه الدوافع في مطلبين الأول جاء بعنوان الأزمة الإنتخابية والثاني جاء بعنوان الأزمة الأمنية،أما المبحث الثاني فقد خُصص لمسار المصالحة الوطنية في الجزائر والذي قُسم الى أربع مطالب،الأول يتحدث عن الحوار والحوار السياسي،والثاني يتحدث عن قانون تدابير الرحمة والوفاق المدني،أما المطلب الثالث فيتحدث عن الوئام المدني والوئام الوطني،أما المطلب الرابع فيتحدث عن المصالحة الوطنية،أما المبحث الثالث من هذا الفصل فيتناول المصالحة الوطنية في الجزائر من حيث الأهداف كمطلب أول والنتائج كمطلب ثاني.

8 -الدراسات السابقة

يشكل موضوع المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في الجزائر اهتماما كبيرا نظرا لدرجة تأثيره على المجتمع والدولة، خصوصا وأن الاستقرار السياسي أصبح من المواضيع التي هي متناولة كثيرا في التحليل السياسي للظواهر خاصة تلك الدول التي تعرف تحولا ديمقراطيا ومن بين الدراسات التي تناولت موضوع المصالحة الوطنية والاستقرار السياسي في الجزائر نجد:

ـ دراسة عبد النور منصوري حول " المصالحة الوطنية من منظور الأمن الإنساني " والذي ركز في دراسته هذه على مفهوم الأمن الإنساني من حيث نشأته وتطوره من حيث فواعله،وتطرق الباحث الى المصالحة الوطنية في الجزائر من حيث السياق الذي جاءت فيه وسياساتها وكذا قام بمقارنة بين المصالحة الوطنية في الجزائر والمغرب وفي جنوب إفريقيا،كما قدم الباحث قراءة مستقبلية للمصالحة الوطنية في الجزائر وفق المقترب التحولي للصراع والأمن الإنساني،وبالرغم من أهمية الدراسة إلا أنها تناولت الجانب الأمني بشكل كبير لدرجة أن هناك عناصر ينبغي ذكرها في هذه الدراسة إلا أنها لم تُذكر مثل مسار المصالحة الوطنية في الجزائر.

_ دراسة نزهة حانون حول " الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية ميثاق السلم والمصالحة الوطنية في الجزائر نموذجا دراسة لجريدتي النصر والخبر " والتي تناولت فيها الإقناع وأساليبه وكذا الصحافة المكتوبة والإقناع ثم المصالحة الوطنية في الجزائر حيث تناولت فيه الباحثة العنصر الأساسي الذي تخلى عنه الباحث السابق وهو تطور مفهوم المصالحة الوطنية في الجزائر.

_ دراسة باخالد عبد الرزاق " حول المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية "والتي جاء فيها مفهوم المصالحة الوطنية وكذا مضامين قانون المصالحة الوطنية من حيث مجال تطبيقه وشروط وكيفيات الإستفادةمن المصالحة ونظرا لإرتباط هذه الدراسة بالجانب القانوني وتخصص الباحث القانوني غلب على هذه الدراسة الطابع القانوني أكثر من الجانب السياسي التحليلي.

_ دراسة كريمة بقدي حول " الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا – دراسة حالة– " والتي تناولت فيها الجانب النظري لكل من الفساد السياسي والاستقرار وكذا الفساد السياسي في الجزائر من حيث الأسباب والتداعيات وتناولت أيضا الإستراتيجيات المتبعة لمكافحة الفساد وإدارة الاستقرار.

_ وكان تركيزنا أيضا على بعض المقالات والمداخلات في المجلات نذكر منها مجلة النائب وهي مجلة دورية يصدرها المجلس الشعبي الوطني.

9 -صعوبات الدراسة

يمكن القول ان اهم عائق اعترض هذه الدراسة هو قلة المراجع والكتابات حول موضوع المصالحة الوطنية عموما وفي الجزائر خصوصا،حتى وان وجدت كتابات فانها بدون سند مرجعي اي بدون ذكر اسماء اصحابها.

الفصل الأول:

الإطار النظري للمصالحة

الوطنية والاستقرار السياسي

تبحث الكثير من الدول في العالم عن الاستقرار، حيث أن الدول التي تتمتع باستقرار سياسي تحاول الحفاظ عليه، أما الدول التي هي في طريقها الى الاستقرار السياسي فإنها تكثف جهودها لتحقيق ذلك في أقرب وقت، وبعيدا عن هاته وتلك توجد دول أخرى تحلم بهذا النوع من الاستقرار وتسعى جاهدة بكل مالديها من أجل تحقيقه، حيث نجد أغلب هذه الدول اتبعت سبيل المصالحة الوطنية لعله يمكنها من تحقيق هدفها الأسمى المتمثل في الاستقرار السياسي، فالدارس للمصالحة الوطنية يجد نفسه مجبرا على الإشارة إلى مفاهيم أخرى متعلقة بالمصالحة الوطنية وهي: الاستقرار السياسي والعنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي، ذلك أنه لا يمكن أن نتكلم عن المصالحة الوطنية بدون العنف السياسي كما لا يمكن الحديث ايضا عنها (أي المصالحة الوطنية) دون فهم الاستقرار السياسي للدولة، كما أنه ليس باستطاعتنا الحديث عن العنف السياسي دون ربطه بعدم الاستقرار السياسي لدرجة أن البعض يُخلط بينهما أي يجعل العنف السياسي وعدم الاستقرار السياسي في ميزان واحد، ولدراسة كل ذلك قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث،فالمبحث الأول يتعلق بمفهوم المصالحة الوطنية، والمبحث الثاني يتعلق بمفهوم الاستقرار السياسي، والمبحث الثالث يتعلق بالعنف السياسي كأحد أسباب عدم الاستقرار السياسي.

المبحث الأول : مفهوم المصالحة الوطنية

عرفت الكثير من الدول خاصة تلك التي شهدت ثورات سواء داخلية أو شهدت ويلات الإستعمار مصطلح المصالحة الوطنية،ذلك أنها ترى فيه السبيل الوحيد لخروجها من الصراع وتحقيق الاستقرار،كما أنها تعود بالفائدة على المجتمع وهذا مايدفعنا إلى تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين،الأول يتناول المصالحة الوطنية من حيث تعريفها،والثاني يتناول شروط نجاحها.

المطلب الأول : تعريف المصالحة الوطنية

المصالحة مصطلح متعدد الأبعاد و يصعب تحديد تعريف له دون ربطه بجانب من الجوانب , حيث نجد المصالحة في مجال علم النفس من خلال مصالحة الذات مثلا , وفي المجال الاجتماعي نجد لمصالحة الأسرية كخير مثال وفي المجال السياسي نجد المصالحة الوطنية والى غيرها من الجوانب ومايهمنا في بحثنا هذا هو المصالحة في المجال السياسي

والتي بدورها تنقسم الى عدة فروع فنجد المصالحة بين الحكومة والشعب والمصالحة بين الحكومة ومجموعة من الأشخاص (الجماعة الإرهابية) و نجد المصالحة بين الأطراف الثلاث (الحكومة-الشعب-الجماعة الإرهابية) وبعد هذه الإشارة الطفيفة وجب علينا التعرف على مصطلح المصالحة الوطنية و هذه بعض التعاريف:

أولا:تعريف الصلح في اللغة

من صلح يصلح و يصلح صلاحا صلوحا زال عنه الفساد , و الصلاح ضد الفساد, و الإصلاح نقيض الإفساد والاستصلاح نقيض الإفساد وأصلح الشيء بعد فساده أقامه, وأصلح الدابة أحسن إليها فصلحت واصطلح القوم زال ما بينهم من عداوة و شقاق , قال ابن فارس : الصاد و اللام و الحاء أصل واحد يدل على خلاف الفساد, والصلح إنهاء الخصومة و تصالح القوم بينهم , و الصلح و السلم , و هي المسالمة بعد المنازعة.[1]

و يقال صالح , مصالحة و صلاحا بمعنى صالحه أي سالمه و عقد معه صلحا.[2]

ويقال [ص ل ح] مصدر صالح "ساد الوئام بعد المصالحة" : المسالمة، المصافاة وإزالة كل أسباب الخصام.[3]

فالصلح في اللغة لديه معنيان،فالمعنى الخاص هو: إزالة الشقاق وإنهاء الخصومات، ووقف العداءات,وإحلال المودة , والوئام , والسلام و في معناه العام بمعنى إزالة الفساد و إحلال الخير و الصلاح عموما.

ثانيا:المصالحة في الاصطلاح الشرعي :

_ هي معاقدة يرتفع بها النزاع بين الخصوم, و يتوصل بها إلى الموافقة بين المختلفين.[4]

المصالحة حسب الدكتور تيسير عبد الجبار الآلوسي " هي وقف العنف بين القوى واللجوء إلى القواسم المشتركة لتأسيس حكومة وطنية "[5]

_ المصالحة بضم الميم وفتح اللام تعني "الاتفاق الذي يعقده المتنازعون ليفضوا نزاعا قائما او متوقعا يتنازل كل منهم عن شيء من مطالبه"[1]

---

[1] طه عابدين طه, الصلح في ضوء القرءان الكريم ,دم،دت،ص ص (12- 13).

[2] جبران مسعود , معجم الرائد. لبنان: دار العلم للملايين , ط7, 1992, ص488.

[3] عبد الغني أبو العزم , معجم الغني www.almaarif.com تاريخ التصفح 2013/08/19.

[4] طه عابدين, المرجع السابق,ص14.

[5] تيسير عبد الجبار الآلوسي, مقال بعنوان المصالحة بين حاضر العراق ومستقبله. www somerian.slates.com تاريخ التصفح 2013/08/15.

_ المصالحة هي الاعداد الطويل الأمد لجانب من الخلافات بين الفصائل التي انقسمت داخل الأمة.[2]

_ المصالحة هي عملية تنطوي على التغيرات في المواقف والتطلعات والعواطف والمشاعر وحتى المعتقدات, ويجب أن تمس هذه العملية كل فئات المجتمع وليس فقط أولئك الذين عانوا والذين الحقوا الأذى بما في ذلك الأشخاص الذين يحتلون مراكز عليا, إذ ينبغي التعامل مع المصالحة محليا.[3]

_ وتعني كذلك استعادة حالة العلاقة السلمية التي لا يتسبب فيها أي طرف الضرر للآخر وحالة يأمن فيها الكل عدم حصوله من جديد،حيث يُلغى الانتقام من قائمة الخيارات المتاحة ويعرفها كل من "أسمال" و"آل": بأنها مواجهة الحقيقة غير المرغوب فيها بهدف دعم الانسجام بين وجهات النظر المتصارعة والخلافات العالقة في بيئة تفاهم.

كما يركز "ليدراش" على المصالحة داخل المجتمع ويضع لها أربع عناصر: الحقيقة وتعني التعبير المفتوح حول الماضي, الرحمة وتعني العفو لبناء علاقة جديدة، العدالة وتعني إعادة البناء الاجتماعي والتعويض, السلام ويعني المستقبل المشترك والحياة الكريمة والأمن لكل الأطراف.[4]

ثالثا:المصالحة الوطنية

– هي توافق وطني يستهدف تقريب وجهات النظر المختلفة وردم الفجوات بين الأطراف المتخاصمة أو المتحاربة . وبالإضافة إلى ذلك أن المصالحة الوطنية هي السعي المشترك نحو إلغاء عوائق الماضي و استمراريتها السياسية والتشريعية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتصحيح ما ترتب عنها من غبن ومآسي وأخطاء وانتهاكات وجرائم جسيمة والقطع نهائيا من قبل الجميع مع الحلول العنيفة في معالجة الملفات والقضايا المختلف حولها , والنظر بتفاؤل إلى المستقبل وذلك من خلال التأسيس في الحاضر للبنات غير المزيفة أو الكاذبة للديمقراطية.[5]

---

[1] معجم مصطلحات فقهية www.almaarif.com تاريخ التصفح 2013/08/19.

[2] Juan E.Mendez national reconciliation: transnational justice and the International criminel court.p28.

[3] David Bloonfield,Teresa Barnes and Luc Huyse .Reconciliation After Violent Conflicts. Stockholm :Information Unit,2003,P19

[4] عبد النور منصوري, المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة,2010/2009) ,ص69.

[5] المصطفى صويلح, مداخلة بعنوان:" المصالحة,أي مفهوم لأية أغراض؟ و بواسطة أية آليات ؟"، في إطار ندوة المصالحة, بمدينة الرباط يوم 12نوفمبر 2005

– هي عملية تهدف إلى التحول الديمقراطي و بناء دولة تحترم حقوق الإنسان.[1]

– هي وسيلة من وسائل حل الخلافات والمنازعات والأزمات بين الأشخاص والأطراف والدول وديا وسلميا, وهي تمتاز عن غيرها من الوسائل الرسمية لتسوية الخلافات وحل المنازعات بأنها الأكثر بساطة و رشاده من حيث التكاليف و الجهود والوقت والفعالية والشمولية ومن حيث جذرية الحل. [2]

– وهي تعد بمثابة قرار سياسي عقلاني والذي رحبت به الجزائر ولقي القبول لدى غالبية الشعب , حيث تندرج هذه السياسة ضمن إستراتيجية عامة.[3]

– هي شكل من أشكال العدالة الانتقالية التي تكون ضرورية لمساعدة المجتمع على الانتقال من ماضي يسوده الانقسام , إلى مستقبل يتشارك فيه الجميع , وتأسيس المجتمع على أسس شرعية قانونية و تعددية و ديمقراطية في الوقت ذاته.[4]

ويمكننا تعريف المصالحة الوطنية تعريفا إجرائيا بأنها إستراتيجية تنتهجها الدولة من أجل حل النزاع والخروج من الأزمة التي قد تصيبها جراء أعمال العنف وما شابهها وإستعادة السلم والقضاء على الصراعات الداخلية التي يمكن ان تهدد استقرار الدولة.

المطلب الثاني : شروط نجاح المصالحة الوطنية

لنجاح المصالحة الوطنية في بلد ما لابد من توفر مجموعة من الشروط و العوامل و هي:

---

[1] Eduardo. A. Gamarra, Cuban, National, Reconciliation, Miami University Park,.2003.p 07

[2] محمد بوضياف ,مستقبل النظام السياسي الجزائري,(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية .جامعة الجزائر, 2008),ص225.

[3] أحمد قورية , بوتفليقة رجل الأقدار و رجل المصالحة الوطنية . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ,2004,ص24.

[4] محمد المخلافي مداخله بعنوان:" إن الغاية النهائية من مشروع العدالة الانتقالية استكمال المصالحة السياسية لبمصالحة مجتمعية "، في إطار ندوة الدولة المدنية طريقنا لبناء اليمن الحديث , اليمن، 2012.

– لا بد من توفر اعتراف رسمي بشأن الوقائع التي شكلت انتهاكا لحقوق الإنسان والاقرار بمبدأ محاسبة مرتكبي الجرائم والمتسببين في اهدار حقوق الأبرياء و يتم ذلك بشكل تصالحي يشمل كافة الجوانب السياسية والاجتماعية.

– لا بد من توفر الدعم المادي و المعنوي للأشخاص والأهالي المتضررين من عمليات العنف والتي يكون سببها النظام بحيث يكون هذا التعويض مبدأ رسمي مقرر ويعمل به.

– ابراز تجربة العدالة الانتقالية في الذاكرة الوطنية لكي تكون سدا أمام كل من يفكر في اقتراف أمثالها سواء عن طريق عرضها في وسائل الإعلام أو عن طريق عرض مشاهد تذكارية تعبر عن انتهاكات حقوق الإنسان وكيف كان للعدالة الانتقالية دور في إعادة الأمن.

– بذل كل الجهود من أجل الكشف عن جميع المختفين والمفقودين وتحديدهم صور اختفائهم والتكفل بعائلاتهم ومساعدتهم في العثور على ذويهم.[1]

بالإضافة إلى هذه الشروط توجد عوامل تتدخل في نجاح مسار المصالحة الوطنية

1 -تقديم الحل السلمي للنزاع :ترتبط المصالحة الوطنية بالضرورة بوضع حل سلمي للنزاع و يجب أن يكون هذا الحل يرضي الطرفين معا الذين يدركون قدرته على الوفاء بحاجاتهم الأساسية والاستجابة لتطلعاتهم الجوهرية, حيث يعتبر هذا الشرط حاسما لمعالجة أي خلاف وهذا لا يعني أن الجماعات لا تعدل أهدافها و مصالحها , لكن لكل طرف حاجات يعتبرها مبررا لوجوده، كما أن التنازل عنها تحت الضغط أو الضعف لا يعتبر اعاقة للمصالحة فقط بل يعد تمهيدا لنزاع آخر في المستقبل.

2 -تبادلية الالتزامات: تعتبر التبادلية من العوامل المهمة لنجاح مسار المصالحة الوطنية, حيث تكون هذه التبادلية بين طرفي النزاع في الالتزامات الرسمية و غير الرسمية , حيث سادت في سنوات النزاع أجواء العداء وانعدام الثقة , لذلك وجب على الجانبين اظهار الحماسة و الرضا لتغيير تلك المشاعر وتقديم أعمال غالبا ما تتميز بالبساطة إلا أنها رمزية ,تبرز النوايا الحسنة وتهدف إلى بناء علاقات سلمية, تؤثر هذه الأعمال والمساعي في التأسيس لبيئة سلمية تسود المجتمع, تشكل دعما مستمرا للمصالحة.

[1] عبد المجيد أحمد بيوك, مقال بعنوان:أهم مقومات المصالحة الوطنية. www.alarabia.com تاريخ التصفح 2013/08/14.

3 - انخراط القادة في المسار السلمي: و معنى ذلك عزم القادة المنخرطين في المسار السلمي وفي علاقات الثقة التي تجمعهم بالرغم من المعارضة التي قد تقع داخل نفس الجماعة وذلك من أجل اعاقة المسار السلمي , لذلك ينبغي على القادة تجاوز تلك المعوقات و اظهار اصرارهم على مواصلة مجهودات السلام.

4 - دعم المؤيدين لمسار المصالحة الوطنية : تحتاج المصالحة الوطنية إلى مشاركة الأفراد والجماعات و المنظمات بهدف اقناع المترددين أوالمعارضين من الجماعات بأهمية المصالحة الوطنية ,كما تحتاج هذه الأخير إلى مقاربة فعالة لتمتين العلاقات السلمية بين أعداء الأمس, لذلك تتطلب المصالحة الوطنية اقتناع كل الأطراف بأنها هدف لابد من بلوغه.

5 - تجنيد مؤسسات المجتمع المدني لدعم مسار المصالحة الوطنية: وهذه المؤسسات تشمل المؤسسات السياسية, العسكرية، الاجتماعية, الثقافية و التربوية, حيث ينبغي على هذه المؤسسات تجنيد نفسها لدعم المصالحة الوطنية.

6 - دعم المحيط الدولي: وهو عامل مهم لأنه يعطي دفعة قوية لمسار المصالحة ذلك انه عندما يبرز المجتمع الدولي اهتماما خاصا بتسوية سلمية معينة يسهل المسار ويشجع الأطراف على تجاوز الصعوبات,كما يمكن أن يقدم ذلك دعما حقيقا ملموسا لمواصلتة, وهو ما تبنته حالات المصالحة في إيرلندا الشمالية و السلفادور و نيكارجوا و البوسنة ...[1]

إذن هذه الشروط والعوامل تتداخل فيما بينها وفق إستراتيجية مسطرة من طرف الدولة،كما تحتاج الى توفير الجو الملائم والوقت الكافي والمناسب بغية نجاح المصالحة الوطنية في بلد ما.

المبحث الثاني : مفهوم الاستقرار السياسي

[1] عبد النور منصوري. المرجع السابق ، ص ص (82،83).

الإنسان بطبعه في حاجة دائمة الى الاستقرار وهذا مايصلح تعميمه على المجتمع وبالتالي الدولة ككل،فالدول في غالب الأحيان عند تحديد سياستها الداخلية أو الخارجية فإنها في الأخير ترمي إلى تحقيق الاستقرار السياسي ولفهم هذا الاخير أكثر وجب علينا تقسيم هذا المبحث الى مطلبين أساسيين،الأول يتعلق بمفهوم الاستقرار السياسي والثاني يتعلق بمتطلبات وأبعاد الاستقرار السياسي.

المطلب الأول: تعريف الاستقرار السياسي

يختلف تعريف الاستقرار من عالم الى آخر ومن اختصاص الى آخر ولعل اصحاب اختصاص علم السياسة هم الأقرب في تعريفهم للاستقرار السياسي

_ الاستقرار السياسي: هو غياب أوندرة أعمال العنف السياسي مثل التظاهرات العنيفة أو أحداث الشغب أو حركات التمرد أو الاغتيالات السياسية أو أعمال التفجير والتخريب التي تستهدف مرافق وممتلكات عامة أو خاصة أو الحروب الأهلية أو حملات الاعتقال و المحاكمة لأسباب سياسية...الخ، فاستمرار هذه الأعمال أو ما يشابهها, وتكرارها يمثل خطرا على الدولة وذلك من خلال إمكانية تحول حالة عدم الاستقرار السياسي إلى مشكلة لها علاقة بها وهي العنف و العنف المضاد.[1]

_ وهناك تعريف آخر للاستقرار السياسي من خلال مجموعة من المقاييس تتمثل في عدم وجود تغيرات أساسية أو تشويش على الجهاز السياسي, و بمستوى العنف وفترة الحكومة ومستوى النزاعات القومية.[2]

– الاستقرار السياسي: هو حالة من عدم الاستقرار أو حالة من التغيير السريع غير المنضبط و المحكوم والتي تتسم بتزايد العنف السياسي من اجل خدمة أغراض سياسية مشبوهة وهذا ما يؤدي إلى تناقص في الشرعية و الانخفاض في قدرات وأداء النظام.[3]

---

[1] حسنين توفيق إبراهيم, العمل الخيري و الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي : المحددات...المجالات... الآفاق , بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع الذي نظمته جمعية التربية الإسلامية بمملكة البحرين خلال الفترة من 02الي 04مارس 2010,ص6.

[2] امطانس شحاذة ," إسرائيل 2010:استقرار سياسي يدعمه نمو اقتصادي و تنامي ثقافة سياسية "، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ,العدد 85, 2011، ص124.

[3] سفيان فوكة ومليكة بوضياف, مداخلة بعنوان" الحكم الراشد و الاستقرار السياسي ودوره في التنمية ".جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،دت.

_ الاستقرار السياسي: هو عدم استخدام العنف لأغراض سياسية و لجوء القوى و الجماعات السياسية إلى الأساليب الدستورية في حل الصراع وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمطالب المقدمة إلية والنابعة من البيئة الداخلية والخارجية للنظام.[1]

_ هو قدرة الجهات الفاعلة في الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية على تحمل التأثيرات الداخلية والخارجية التي تعطل النظام.[2]

_ و هناك تعريف آخر للاستقرار السياسي بأنه " عملية التغيير التدريجي و المنضبط التي تزيد من شرعية وكفاءة النظام السياسي "

– ويعد الاستقرار السياسي محصلة أداء النظام , في مجالات الشرعية السياسية و العدالة الاجتماعية , والتنمية الاقتصادية, وقدرة مؤسسات النظام السياسي على الاستجابة للمتغيرات المحيطية بالبيئة المحلية , والبيئة الخارجية , من خلال التغيير التدريجي , والمنتظم , الذي يساهم في حفظ النظام من اهتزاز شرعيته وتدني فعاليته.[3]

ويعرفه الشيخ حسن موسى الصفار بأنه "وجود نظام مقبول من العلاقات بين قوى الأمة وأطرافها.[4]

ويمكننا تعريف الاستقرار السياسي بأنه الحالة التي يكون فيها النظام يتميز بالهدوء والطمأنينة وخال من أشكال العنف والتدمير...

---

[1] – كريمة بقدي, الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة). (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان, 2012/2011),ص 52.

[2] Rauchanbek Absattarov,La Stabilité politiqe:l'essence et la définition/www. rusnauka. com تاريخ التصفح 2013/08/19.

[3] نبيل ناصر محمد لجدع , اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية (دراسة حالة 1995– 2008).(مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد السياسي الدولي بجامعة اليرموك الأردن , د ت) , ص 19.

[4] حسن موسى الصفار،الاستقرار السياسي والاجتماعي...ضرورته وضماناته.بيروت: الدار العربية،ط1 ،2005 ،ص15.

المطلب الثاني : متطلبات و أبعاد الاستقرار السياسي

يحتاج الاستقرار السياسي الى مجموعة من المتطلبات على اختلافها الفكرية الثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية

أولا: متطلبات الاستقرار السياسي

تتمثل متطلبات الاستقرار السياسي في :

1 -المتطلبات الفكرية الثقافية :

يرى البعض ان الاستقرار السياسي يحتاج إلى وجود تجانس فكري وثقافي ايديولوجي بين مختلف القوي السياسية والاجتماعية المتفاعلة داخل نظام الحكم السائد , و هذا ما يفسح المجال للحوار و تبادل الآراء بصفة سلمية على أساس خدمة المصلحة العامة وتحقيق ما من شأنه أن يؤدي إلى التوافق و الترابط والتجانس داخل المجتمع،وفي هذا السياق نجد نظرتين النظرة الدينية والنظرة العلمانية.

حيث يرى " محمد الغزالي " أن الاستقرار السياسي يتحقق بشرط التزام قادة النظام بالنظام نفسه وبطاعتهم لأوامر الدين من خلال التزامهم بمبادئه ، وإذا لم يتحقق ذلك سيؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي .

و الشيء نفسه الذي أكد عليه " الماروردي" حيث يرى أن الدين هو الدعامة الأساسية لقيام الملك واستقراره , فالملك القائم على أساس ديني هو ملك ثابت ودائم يتميز بالاستقرار والقبول من طرف الرعية.

و يربط "ألموند" بين استقرار النظام وتكيفه واتباعه نموذج الديمقراطية الليبرالية التي تبرز صورتها في الديمقراطية الانجلوساكسونية , وتتميز هذه الأنظمة بثقافة علمانية وبثقافية سياسية مستقرة وموحدة تعبر عن هوية وطنية موحدة.

و عليه يرد" ابن خلدون " أن عدم الاستقرار السياسي هو نتيجة لعدم التجانس الثقافي , فالأوطان التي تكثر قبائلها و عصبياتها لا تتمتع بالاستقرار السياسي نتيجة لإختلاف الآراء و الأهواء.

إلا ان هذا الرأي لا يمكن تعميمه، ذلك لأن هناك أمثلة تخالف ذلك , فدولة المدينة التي ذكرها "أ فلاطون " تحقق فيها الاستقرار السياسي رغم وجود عصبيات عديدة داخلها بسبب الديمقراطية التي حققت العدالة فيها و أيضا دولة الولايات المتحدة الأمريكية التي يتميز مجتمعها بخليط متجانس من الأعراف و الأديان , لكن بفعل ديمقراطيتها النسبية حققت نوعا من الاستقرار السياسي مع استمرار عملية الدمج العرقي والديني ضمن الحياة الأمريكية, و عليه فإذا كان

هناك اتجاه يرى أن التعاون بين نخب مختلف الجماعات الثقافية و تمثيلها بشكل متوازي في عملية صنع القرار سيؤدي إلى تنافس جماعاتهم بسبب عدم وجود تسويات بين هذه الجماعات مما يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي , فإنه يوجد اتجاه اخر يرى أن تعدد الانتماءات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو عامل استقرار سياسي ويفسرون ذلك من خلال واقع الدول المتقدمة كسويسرا مثلا ذلك لأنها تتكون من أربع مجموعات ثقافية، ورغم ذلك تحقق في ظل ديمقراطيتها استقرارا أساسيا لا تسبقها فيه أية دولة في العالم , وينطبق الحال على دول أخرى مثل كندا, استراليا بريطانيا وإن كانت النسب أقل من سويسرا ويعود ذلك إلى ارتفاع معدلات الوعي الثقافي في هذه الدول الذي له دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي.[1]

2- المتطلبات السياسية:

و لاستقرار النظام السياسي وتكيفه هو امتلاكه لأبنية سياسية متمايزة أي وجود تخصص واستقلال لهذه الأبنية ومعنى ذلك أن قدرات النظام و كفاءته تزداد كلما تمايزت أبنيته و استقلت ,إضافة إلى امتلاكه لأنظمة فرعية مستقلة, تحتوي على تنظيمات متعددة مستقلة ، اقتصادية , اجتماعية, ثقافية, إعلامية...إلخ تعمل على التعبير عن المصالح المختلفة ومراقبة السلطة الحاكمة في نفس الوقت ويتطلب الاستقرار السياسي امتلاك السلطة الحاكمة للشرعية السياسية, فالحكومة التي تتمتع بشرعية عالية تتصف بفاعلية كبيرة في صناعة السياسات وتنفيذها , ويرى "ماكس فيبر" أن النظام الحاكم يكون شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه على أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة.

و يترتب على هذا التحديد أن الشرعية لها دور في استقرار الحالة بين الحكام والمحكومين وهذه الحالة تؤدي بدورها إلى استقرار المجتمع.

فالنظام السياسي الشرعي هو الذي له القدرة على الحكم دون استعمال وسائل القمع والقسر والإكراه ،وعليه تصبح الشرعية البديل الأكثر إنسانية لقواعد الإكراه أو الإجبار المادي و المعنوي التي يتم استخدامها لتسيير عملية

[1] كريمة بقدي ,المرجع السابق، ص ص (55 ،56).

الحكم.[1]

حيث يحاول القادة في النظام السياسي أن يضمنوا انه في أي وقت يتم فيه استخدام الوسائل الحكومية للتعامل مع الصراع, وأن تكون القرارات التي يتم التوصل إليها مقبولة على نطاق واسع ليس فقط بسبب الخوف من العنف أو العقاب أو القسر, ولكن أيضا بسبب الإيمان بأنه من الصواب والملائم أخلاقيا أن يتم ذلك ، لذلك فالحكومة تعتبر شرعية إذا كان الأشخاص الموجهة إليهم أوامرها يؤمنون بأن بنيان وإجراءات وتصرفات وقرارات وسياسات مسؤولي وقادة الحكومة يمتلكون صفة الصلاح أو الملائمة أو السمو الأخلاقي.[2]

وبخصوص الشرعية الديمقراطية فإن الأوربيين يعتقدون بأنها تصدر عن إرادة المجتمع الدولي الأعلى من إدارة وسلطة أية دولة ولا يتجسد هذا المجتمع الدولي ماديا في نظام عالمي ديمقراطي ودستوري واحد إلا أنه يضفي الشرعية على المؤسسات الدولية القائمة , و التي تعتبر أنها تجسيد جزئي له , لذلك لاتعتبر قوات حفظ السلام في يوغسلافيا سابقا مجرد إجراءات تم التفاوض حولها بين مجموعة حكومات لتحقيق غرض معين بل تعبيرا أخلاقيا عن إرادة وأعراف المجتمع الدولي الأعم .[3]

فالشرعية هي الأساس الذي يقوم عليه كل حكم مستقر والتي بدونها يصعب على أي حكم أو نظام امتلاك القدرة الضرورية على إدارة الصراع بالدرجة اللازمة لكي يستقر لفترة طويلة, وعليه فإن هناك تسليما بأن لا استقرار لأي نظام أوسلطة من دون توافر عنصر الشرعية, فمن دون توافرها يبقى النظام وسلطته غير مطمئنين وغير قادرين على الانفتاح على المجتمع وعلى إشراكه في العملية السياسية, لذلك تعتبر الشرعية أحد مقومات الاستقرار السياسي.

ومن جانب آخر فإن تحقيق اي استقرار سياسي يتطلب وجود مشاركة سياسية في عملية صناعة القرار السياسي أي إشراك المواطنين في التعبير عن المصلحة.[4] وتعرف المشاركة السياسية بأنها سلوك سياسي يتضمن تصرفات الأشخاص أو جماعات من الأفراد, وردود أفعالهم فيما يتعلق بشؤون الحكم, ويتضمن هذا السلوك السياسي الفردي أو الجماعي

---

[1] كريمة بقدي ,المرجع السابق، ص ص (56- 58).

[2] روبرت أداك,التحليل السياسي الحديث.(ترجمة علا أبوزيد), القاهرة:مركز الأهرام،ط1 ,1993 ، ص78.

[3] فرانسيس فوكوياما ، بناء الدولة (النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين).(ترجمة مجاب الإمام)، الرياض: العبيكان للنشر، 2007 ، ص 189.

[4] كريمة بقدي، المرجع السابق ، ص58.

كافة الأنشطة بما فيها الانتخاب كما اعتبرت أنها تفاعل الفرد عقليا وانفعاليا مع موقف الجماعة بطريقة تشجعة على ذلك .[1]

كما تعتبر المشاركة السياسية أساس الديمقراطية وتعبيرا عن سيادة الشعب, إذ تقتضي وجود مجموعة بشرية تتكون من المواطنين والمواطنات الذين يتوفر لديهم الشعور بالانتماء إلى هذه المجموعة البشرية و بضرورة التعبير عن إرادتها متى توفرت لديهم الإمكانيات المادية و المعنوية ووسائل أو آليات التعبير.[2]

3-المتطلبات الاقتصادية و الاجتماعية:

ومعنى ذلك الجمع بين القدرة الاستخراجية والقدرة التوزيعية حيث تشير القدرة الاستخراجية إلى مدى كفاءة النظام الاستخراجية , وذلك من خلال تعبئة الموارد المادية والبشرية واجتذابها من البيئتين الداخلية و الخارجية على حد سواء, حيث تعتبر هذه القدرة ذات أهمية مميزة بالنسبة للنظام السياسي , ذلك أنها توفر الموارد اللازمة لإدارة المجتمع السياسي.

أما القدرة التوزيعية فتشير إلى قدرة النظام السياسي على توزيع المنافع و القيم المرغوبة من شتى السلع و الخدمات ومراتب الشرف و المكافآت الاجتماعية و الفرص و الخدمات بين الأفراد و الجماعات في المجتمع.

و عليه فالمتطلبات الاقتصادية تعني الزيادة في قدرات الدولة عن طريق اعادة تنشيط المؤسسات العامة أي تصميم قواعد وقيود فعاله لكبح الأعمال التعسفية للدولة ومكافحة الفساد واخضاع مؤسسات الدولة لدرجة أكبر من التنافسية من أجل زيادة كفاءتها و توفير أجور وحوافز أفضل للموظفين العموميين بغية تحسين الأداء, وهذا يعني أيضا جعل الدولة مستجيبة أكثر لحاجيات المجتمع ككل إضافة إلى المتطلبات الاقتصادية توجد المتطلبات الاجتماعية والتي تعني مقدرة النظام على ممارسة الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات الخاضعة للنظام, بالإضافة إلى مقدار تغلغل النظام في بيئته الدولية وفرض نفوذه وتأثيره عليها, و تعتمد هذه القدرة على استخدام فكرة الإكراه المادي , إذ يعمل النظام السياسي على حماية النظام العام والأمن الوطني و كذا حماية الأشخاص و الممتلكات مما يؤدي إلى وجود نوع من الثقة بين الطبقة الحاكمة و الطبقة المحكومة مما يكرس التعاون السلمي بينهما.

---

[1] شريفة ماشطي," المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي "،**مجلة الباحث الاجتماعي**,عدد10سبتمبر2010,ص150.

[2] حفيظة شقير,دليل المشاركة السياسية للنساء العربيات. تونس : المعهد العربي لحقوق الإنسان , 2004 ، ص 17.

و تبرز أهمية المشاركة السياسية في كونها الآلية الأساسية في إرساء البناء المؤسسي للدولة, إضافة إلى أنها تمثل إطارا للعملية السياسية و أداة للمحافظة على الاستقرار السياسي لذلك يرى "هنتنغتون " أن هناك علاقة وطيدة بين المشاركة السياسية و الاستقرار السياسي و يرى أن ضرورة تحقيق الاستقرار السياسي تتطلب بناء المؤسسات السياسية التي تنظم المشاركة السياسية و تحول دون انعدام الاستقرار .

و عليه فإن الاستقرار الذي نجده داخل أي نظام سياسي هو راجع إلى العلاقة بين مستوى المشاركة السياسية ومستوى المؤسساتية السياسية, أي أن الاستقرار السياسي في المجتمع يتوقف على العلاقة بين مستوى المشاركة من ناحية ودرجة المأسسة من ناحية أخرى , فكلما ارتفع مستوى المؤسساتية السياسية مقابل المشاركة السياسية كانت درجة تحقيق الاستقرار السياسي عالية والعكس صحيح وذلك على اعتبار أن المأسسة السياسية تمثل في آن واحد بناء سلطة سياسية قومية تتضمن المساواة بين المواطنين وإقامة نظام قانوني أساسه احترام الحقوق العامة و توزيع المهام على أساس الكفاءة والتفوق والقدرة على الإنجاز والعمل على تنمية البنى المتخصصة وكذا توسيع مشاركة الجماعات الاجتماعية في الحياة السياسية العامة.

و عليه فإن الاستقرار السياسي حسب نظرية تحليل النظم يعبر على قدرة النظام السياسي على المحافظة على ما هو عليه عبر الزمن أي أن يظل في حالة تكامل وهو مالا يتم إلا إذا قامت أبنيته المختلفة بوظائفها على أحسن وجه ومن بينها وظيفة التنشئة السياسية, ويتوقف ذلك على قدرة التنشئة على تعميق احترام قواعد الدستور والقوانين النافذة, والنظام العام لدى أفراد المجتمع و زيادة حماسهم للمشاركة في حياة الأحزاب السياسية وتطوير فعاليتها في إطار آليات النظام, و هذا ما يدفع إلى تحقيق الاستقرار السياسي, كما ان للمذاهب الدينية دور في تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي حيث يشير محمد عز الدين الغرياني إلى دور المذهب المالكي في تحقيق الاستقرار داخل المجتمع وذلك من خلال أن هذا المذهب يدعو إلى معاملة السياسة بالاحترام والتقدير وذلك من خلال طاعة هؤولاء الحكام في حدود مالا معصية فيه ، كما أن هذا المذهب يحرم الخروج عن اوامر الحكام رغبة في المحافظة على مصالح الأمة ومن ذلك تحقيق الاستقرار من خلال إبعادها عما يضرها و يؤذيها.[1]

[1] محمد عز الدين الغرياني ,المذهب المالكي: النشأة و الموطن و أثره في الاستقرار الاجتماعي.ليبيا: دار الكتب الوطنية,2010,ص70.

كما أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من أهم وسائل إصلاح المجتمع وتزكيته وتحقيق أمنه واستقراره.[1]

ثانيا: أبعاد الاستقرار السياسي.

يمكن تقسيم الاستقرار السياسي إلى قسمين:

1-الاستقرار الداخلي:

و المقصود به هو أن عملية إدارة الصراع الداخلي تكون في إطار مؤسسات الدولة من خلال توازنات القوى الداخلية،وبالتالي يرتبط بقدرة الدولة على الاستجابة لمصادر التوتر والضغط في البيئة الخارجية وتطويعها لخدمة المصالح القومية, ومن دلالاته هي الاغتيالات السياسية داخل الدولة وعدد الثورات التي نشبت داخل الدولة ,عدد الإضرابات العامة وكذا عدد المظاهرات المعادية للحكومة, عدد أعمال الشغب داخل نظام الدولة ,عدد القتلى الذين لقوا مصرعهم في العنف المحلي, عدد الأزمات الحكومية داخل البناء السياسي, فعدم الاستقرار السياسي هو رد فعل لقمع النظام السياسي في مرحلة سابقة إضافة إلى أن عدم التوازن بين مختلف القوى العسكرية, الاقتصادية، السياسية التي ترتكز عليها الدولة, قد يحدث خللا في تركيبة الدولة نفسها.

2 -الاستقرار الخارجي:

و المقصود من ذلك قدرة الدولة على حماية وإدارة مصالحها العليا في الخارج وردعها ,فالتدخلات الدولية وفقا للتطورات والمتغيرات الدولية, تعمل على عدم استقرار النظم السياسية , وذلك راجع إلى تأثيرها المباشر على المستويات الاجتماعية و الاقتصادية المحلية.[2]

إذن يجب الالمام بكافة هذه المتطلبات مع حسن إستخدامها بغية تحقيق الاستقرار السياسي ببعديه الداخلي والخارجي،كما أن هذه المتطلبات تختلف ميزاتها من مجتمع الى آخر ومن دولة الى أخرى.

---

[1] عبد الحق أحمد حميش، مداخلة بعنوان مكافحة الفساد من منظور إسلامي في (المؤتمر العربي الدولي لمكافحة الفساد) .الرياض: مركز الدراسات والبحوث، 2003، ص22.

[2] نبيل ناصر محمد لجدع, المرجع السابق,ص ص(21- 23).

المبحث الثالث: العنف السياسي كأحد أسباب عدم الإستقرار السياسي

كلمة عنف هي كلمة مكونة من ثلاث حروف الا ان آثارها تتعدى أضعاف تلك الحروف،حيث أن العنف السياسي هو من العوامل التي تهدد استقرار البلاد وتضعف مكانتها داخليا وخارجيا،وللتعمق أكثر سنقسم هذا المبحث الى مطلبين،الأول خاص بمفهوم العنف السياسي والثاني بأسبابه.

المطلب الأول: تعريف العنف السياسي

بداية يمكن الإشارة إلى مفهوم العنف ثم ربطه بالجانب السياسي حيث:

- يعرف العنف: " بأنه الخرق بالأمر وقلة الرفق به, و هو ضد الرفق , وعنف الشيء أخذه بشدة والتعنيف هو التفريغ واللوم, أي أن العنف في اللغة يتخذ معنى الشدة والغلطة وعدم الرفق "[1]

- " هو حالة استعمال القوة محاولة لحل نزاع قائم بين طرفين أو أكثر, و هو كذلك نزاع محتدم بين جهتين أو أكثر يمكن إبطال مفعوله عن طريق التدخل المباشر باستعمال القوة و النفوذ "[2]

- و يعرف العنف: بأنه " التأثير على فرد ما أو إرغامه على العمل دون إرادته وذلك باستعمال القوة أو اللجوء إلى التهديد."[3]

- " هو كل فعل يهدف إلى الضغط و إرغام الآخرين "[4]

- " هو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات, ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الآخرين "[5]

أما العنف السياسي فانه ليس هناك تعريف موحد وشامل لهذا المصطلح – العنف– ذلك انه ظاهرة متعددة الأطراف و المتغيرات غير أن هناك اتفاق على أن العنف يكون سياسيا عندها تكون أهدافه ودوافعه سياسية على

---

[1] مالك شليح توفيق,مقال بعنوان:" الوسط الأسري وعلاقته بالعنف المدرسي "، **مجلة الحوار الثقافي**,عدد 746، 2013 ,ص154.

[2] إحسان محمد الحسن,علم الاجتماع الرياضي.عمان:دار وائل,2005,ص250.

[3] Dictionnaire le Robert analphabétique et analogique .française . Paris .société du nouveau Livre. 1978,P 2079.

[4] Dictionnaire Des sciences humaines :sociologie , psychologie social ,anthropologie , paris Fernand Nathan, 1990;

[5] آدم قبي , " رؤية نظرية حول العنف السياسي ", **مجلة الباحث**,عدد 1 ،2002 ,ص102.

الرغم من بعض الاختلافات بينهم في تحديد طبيعة و نوعية هذه الأهداف وطبيعة القوى المرتبطة بها, الأمر الذي أدى بهم الى تعريف العنف السياسي بأنه " استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية "

– يعرفه تيدهندريش بأنه " اللجوء الى القوة أو التهديد بها ضد الأفراد أو الأشياء , لجوء الى القوة يحضرها القانون موجها لإحداث تغير في السياسة في نظام الحكم أو في أشخاصه ولذلك فهو موجه أيضا لإحداث تغيرات في وجود الأفراد في المجتمع "

– يعرفه الأستاذ قدري حنفي بأنه " نوع من أنواع العنف الداخلي التي تدور حول السلطة و يتميز بالرمزية والجماعية والايثارية والإعلانية " ومعنى ذلك:

1– العنف نوع من أنواع العنف الداخلي

يتميز العنف بأنه عنف تتداخل الحدود بين أطراف , أي انه يجري بين أطراف ثمة ما يجمع بينهما , انه عنف داخلي بهذا المعني المحدد , وتتيح هذا العلاقة بين الأطراف من كون أنهم جميعا سيتظللون بمظلة سلطة سياسية واحدة يتمرد عليها البعض و يتمسك بها البعض الآخر ...

2–العنف السياسي ,عنف يدور حول السلطة:

العنف السياسي عنف يتعلق في جوهره بالسلطة ورموزها ومن ثم فانه يتخذ اتجاهين أساسيين, الأول اتجاه نحو المتمسكين بالسلطة , والثاني اتجاه نحو رموز السلطة الى من ينازعونهم إياها.

3–العنف السياسي عنف يتميز بالرمزية:

تستهدف غالبية أنواع العنف إلحاق الأذى بشخص محدد أو بممتلكات هذا الشخص بالتحديد , أما العنف السياسي فانه ينتمي الى تلك الأنواع من العنف التي لا تستهدف اشخاص لذواتهم،بل تستهدفهم لصفاتهم الاجتماعية أو الفكرية أو الدينية أو العرقية , فالعنف السياسي إذن لا يستهدف أشخاصا و إنما يستهدف رموزا.

4– العنف السياسي عنف يتميز بالجماعية :

العنف السياسي عنف يغلب عليه الطابع الجماعي, ولا يفهم من ذلك أن التنفيذ الفعلي لوقائع العنف السياسي يكون جماعيا دائما, بل إن أحداث العنف السياسي تفيض بالعديد من ألوان البطولات الفردية , ولكن المقصود هو أن يمارس العنف السياسي بفعل ذلك باعتباره ممثلا لجماعته.

5- العنف السياسي عنف يتميز بالإيثارية:

وهو عنف توجهه و تحركه افكار ودوافع تتجاوز على الأقل المصالح الفردية المباشرة لمن يمارسونه من كلا الجانبين , إن الصالح العام هو اللافتة المعلنة الأساسية المذكورة التي يرفعها أطراف العنف السياسي ككل .[1]

و يتجلى العنف السياسي في المظاهرات , الإضرابات , أعمال الفدائيين في القتال إلا انه اختلط بأعمال أخرى وطغت عليه كأعمال الإرهاب السياسي والاجتماعي ...الخ.[2]

_ يعرف العنف السياسي:"بأنه كافة الممارسات التي تتضمن اهدافا اجتماعية لها مداولات سياسية, وهذه الممارسات قد تكون فردية أو جماعية, سرية, أو علنية منظمة أو غير منظمة فهو منهج نزاع يرمي الفاعل بمقتضاه وبواسطة الرهبة الناجمة عنه إلى تغليب رأيه السياسي أو فرض سيطرته على المجتمع أو الدولة والحفاظ على علاقات اجتماعية عامة, أو تغييرها أو تدميرها."[3]

_ يعرفه مصطفى التير " بأنه ذلك العنف الموظف لغرض وضع سياسي معين أو الحصول على مكاسب سياسية بما في ذلك تغيير حكم قائم أو قلبه وبهذا المعنى فإن العنف السياسي يشير إلى نوعين من النشاط من حيث المصدر فهناك عنف السلطة وعنف الجماعات التي تعارض السلطة, وعليه فإن العنف السياسي هو استخدام كافة الوسائل المتاحة وفي مقدمتها القوة أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف محددة مسبقا وفق حد أدنى من الوضوح النظري من جانب القائمين على السلطة أو المضادين لها للتأثير في قراراتهم"[4]

_ ويفسر محمد المنصور " العنف بأنه انعدام المشروعية و التمثيلية لدى النخبة الحاكمة "[5]

_ وعرفه حسنين توفيق إبراهيم " بأنه السلوك الذي يقوم على استخدام القوة لإلحاق الضرر والأذى بالأشخاص والممتلكات وأن الشكل السياسي له هو الذي تحركه دوافع وأهداف سياسية , كما أن العنف السياسي هو

---

[1] رمضاني مفتاح, الية المصالحة الوطنية و دورها في معالجة العنف السياسي في الجزائر. مقال في موقع علم السياسية www. Benkous .com تاريخ التصفح 2013/09/10 .

[2] محمد جابر الأنصاري , تحولات الفكر و السياسة في الشرق الأوساط (1930_ 1970). الكويت: عالم المعرفة,1980,ص 122.

[3] نبيل ناصر محمد لجدع,المرجع السابق,ص22.

[4] آدم قبي,المرجع السابق,ص105.

[5] محمد المنصور ,مقال بعنوان منطق العنف :محاولة لفهم المأساة الجزائرية، ص1 http://www.ribatalkoutoub.com تاريخ التصفح 2013/10/21.

الاستخدام الفعلي للقوة والتهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية أو أهداف اجتماعية لها دلالات وأبعاد سياسية تتخذ شكل الأسلوب الفردي أو الجماعي السري أو العلني المنظم أو غير المنظم"[1]

ويمكننا تعريف العنف السياسي بأنه ظاهرة يتم اللجوء اليها عند فشل كل الوسائل للتحاور أو فرض رأي أو مجموعة من الأراء على السلطة،أو هو حالة يتم اللجوء إليها للتعبير عن عدم الرضا بالسلطة.

المطلب الثاني: أسباب العنف السياسي:

هناك عدة أسباب تتحكم في العنف السياسي وتتدخل في درجة تأثيره وهي:

أولا:الأسباب الاقتصادية

يرتبط العنف السياسي بالجانب الاقتصادي كما يؤثر كل منهما على الآخر ذلك أن للعوامل الاقتصادية تأثير على العنف السياسي بشكل تجعله من احد اثارها ,كالبطالة مثلا كما أن العنف السياسي له تأثير على الاقتصاد الوطني من خلال تراجع هذا الاقتصادي ...الخ , لكن ما نود دراسته هو الجانب الاقتصادي كسبب من الأسباب العنف السياسي و ذلك من خلال:

1_ **البطالة** : تساهم البطالة مهما كان نوعها صريحة او مقننة في تكريس العنف السياسي أو العنف الجنائي أو الإرهاب وذلك بغية تعبير العاطلون عن العمل عن الحالة التي وصلوا إليها.

2_ **التمايز الطبقي**: و ذلك لإبراز الفرق الكبير بين من يملكون ومن لا يملكون أي التفريق بين الطبقة الغنية من المجتمع و الطبقة الفقيرة والمتضرر الوحيد في ذلك هو الطبقة الفقيرة.

3_ **الفساد**: ومعنى ذلك انه كلما زادت مستويات الفساد كلما كان المجتمع أكثر ميلا للعنف السياسي كرد فعل على ضياع حقوق المواطنين مقابل مكاسب لصالح فئة مقربة من النظام و رموزه.[2]

[1] بوشنافة شمسة وادم قبي, " إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988_2000 "،**مجلة الباحث**, عدد3, 2004،ص ص(128،127).
[2] نبيل محمد ناصر لجدع،المرجع السابق،ص 26.

ثانيا:الأسباب السياسية

وتتناول العديد من العوامل مثل محدودية المشاركة السياسية, و عدم التداول السلمي على السلطة , غياب الديمقراطية, انتشار الفساد, العوامل العرقية والإثنية و السلوك الحكومي أي دور أجهزة الأمن والسياسات الخارجية.[1]

ثالثا:الأسباب الاجتماعية و الثقافية

وتشمل العديد من العوامل التي تساعد على اكتساب ميول عنيفة لدى الجماعات والأفراد فتسلك العنف من أجل تحقيق الأهداف التي ترمي إليها. فمثلا ظاهرة الاختطاف وخاصة اختطاف الأجانب في معظمها تكون مطالب الخاطفين،إما فدية مالية أو مطالب بتوفير مشاريع خدمية في مناطقهم كشق الطرقات، بناء المساجد ،بناء المستشفيات و المدارس...الخ.[2]

وهذه الأسباب مهما تعددت وتنوعت فإنها في الأخير تؤدي الى عدم الاستقرار السياسي.

ومن هذا المنطلق يتبين لنا أن العنف السياسي مهما اختلفت تعاريفه وتعددت اسبابه فإنه في النهاية يعد ظاهرة سلبية وغير مقبولة في المجتمع ذلك لأنها تؤدي الى زعزعة استقراره،حيث يعد الاستقرار المطلب الأول لتحقيق هدف المجتمعات وهو التنمية في شتى المجالات،ذلك لأن عدم الاستقرا السياسي والذي يعد العنف السياسي احد أسبابه من عوامل تراجع مكانة الدولة داخليا وخارجيا،كما أن عدم الاستقرار السياسي يمكن أن يمنع الدولة من الإنضمام الى المنظمات الدولية والعالمية،وعليه فدرجة الاستقرار السياسي ترتبط بحجم العنف المرتكب والآثار المترتبة عليه،وهو مالاحظناه خلال الثورات العربية كيف أدت أعمال العنف وغضب الشعب عن الحكومة إلى زعزعة استقرار البلاد.

[1] نبيل ناصر محمد لجدع , المرجع السابق ،ص 27.
[2] نفس المرجع،ص ص (26،27).

خلاصة الفصل

مما سبق نستنتج أن المصالحة الوطنية هي عبارة عن مشروع أو سياسة تنتهجها الدولة من أجل حل نزاع داخلي عن طريق آليات وإستراتيجية ذات مدى كبير تمكنها من تحقيق تلك المصالحة،حيث تهدف المصالحة الوطنية الى تحقيق جملة من الأهداف خاصة إذا لجأت الدولة الى هذه السياسة في الوقت الذي فشلت فيه كل الوسائل الأخرى لتحقيق أهدافها،حيث تهدف المصالحة السياسية الى تحقبق الاستقرار السياسي وعن طريق الاستقرار تتحقق جميع الأهداف كالتنمية في كافة مجالاتها السياسية والإجتماعية والإقتصادية والثقافية وإلى غيرها من الأهداف الأخرى،حيث يمكن تعريف الاستقرار السياسي بأنه تحسن الأوضاع ا الداخلية والخارجية للدولة وثبوتها بحيث لاينتج عن هذه الأوضاع عنف مهما كان نوعه داخلي أو خارجي،رسمي أو غير رسمي... الخ،أو هو الإبتعاد عن القوة في حل الصراعات واللجوء إلى الطرق السلمية،وبذلك يكون الاستقرار السياسي آلية وهدف في نفس الوقت وذلك من خلال اللجوء إليه كآلية لفض النزاعات،كما أنه هدف ترمي إليه جميع الدول،ويتطلب الاستقرار السياسي جملة من المتطلبات التي ينبغي على أفراد المجتمع داخل الدولة على الأقل التحلي بها،حيث يجب أن يضمنوا التجانس الفكري والثقافي والأيديولوجي،ويجب أن يتحقق هذا الشرط بين القوى السياسية داخل النظام بالدرجة الأولى،ولتحقيق الاستقرار وجب توفر كذلك تخصص واستقلال داخل أبنية النظام السياسي،إضافة إلى وجوب توفر متطلبات إقتصادية وإجتماعية لما لها من تأثير إيجابي على المؤسسات العامة للدولة.

أما العنف السياسي فهو استخدام القوة والوسائل غير المشروعة (كالقتل وإنتهاك الممتلكات والتعدي على الأشخاص) من أجل تحقيق مصالح سياسية لعل أهمها الوصول إلى السلطة،ويستعمل العنف السياسي كرد فعل أو التعبير عن عدم الرغبة في السياسة المتبعة من طرف الدولة أو الإستياء من الحالة الإجتماعية والإقتصادية،وهناك سبب رئيسي للعنف السياسي هو قلة الوازع الديني ذلك أن الدين الإسلامي يبغض العنف ويدعو إلى التحلي بقيم التسامح والتصالح ويؤثر العنف السياسي على الدولة من خلال زعزعة استقرارها وبالتالي تفقد الدولة هيبتها الداخلية والخارجية خاصة إذا وقفت عاجزة عن إيجاد حلول لهذا العنف.

الفصل الثاني:

محددات المصالحة

الوطنية في الجزائر

يتطلب الحديث عن المصالحة الوطنية في الجزائر الرجوع الى بدايتها الأولى من مجرد فكرة الى أن اصبحت مشروعا سياسيا، حيث استغرقت في ذلك الكثير من الوقت إذ لا يمكن الإنطلاق من المصالحة الوطنية دفعة واحدة ذلك لأننا نقع في بحث منقوص، كما تتدخل في انتهاج هذه السياسة عدة دوافع ترمي إلى تحقيق عدة أهداف وللتعمق اكثر قمنا بتقسيم هذا الفصل الى ثلاث مباحث، الأول خاص بدوافع المصالحة الوطنية اي العوامل التي دفعت الجزائر الى تبني سياسة المصالحة الوطنية، والثاني خاص بمسار المصالحة الوطنية، والثالث خاص بالأهداف التي ترمي اليها سياسة المصالحة الوطنية والنتائج التي حققتها، بالإضافة الى العوائق المستنتجة من هذه النتائج.

المبحث الأول: دوافع المصالحة الوطنية في الجزائر

المصالحة الوطنية في الجزائر لم تأت اعتباطيا وإنما جاءت بعد فشل كل الطرق و الوسائل لإستعادة الاستقرار داخل الوطن ذلك أن أعمال العنف وما خلفته المأساة الوطنية له اثر بشكل أو بآخر على الشعب الجزائري ،حيث لم يعد بوسع الشعب ولا الحكومة تحمل مثل هذه الأعمال , ودخلت البلاد في أزمة سياسية وأمنية زادت من حده الصراع و عدم الاستقرار السياسي , و المتتبع لظاهرة العنف في الجزائر و بدايات ظهورها بشكل واضح يرجعها إلى أحداث 05 اكتوبر 1988 وما تبعها من أحداث.

حيث انه في مساء الرابع أكتوبر 1988 قام العديد من الشباب بمظاهرات بداية من الجزائر العاصمة , من اجل توصيل مطلبهم المتمثل في توفير المواد الأساسية والغلاء العام للأسعار ,و في اليوم الموالي خربت الاروقة الوطنية واسواق الفلاح وكل مؤسسات الدولة وكان الاستهداف موجها خصوصا الى قسمات حزب حبهة التحرير الوطني وكل ماله علاقة بمؤسسات الحزب, وفي السادس أكتوبر تم حرق المباني الرسمية , و امتدت هذه المظاهرات إلى المدن الرئيسية الجزائرية , ورد الجيش على ذلك في الثامن من أكتوبر ,حيث قدرت الحصيلة غير الرسمية للمواجهات بخمسمائة (500) قتيل لاشئ سيبقى كما كان قبل أكتوبر 1988, فإلى هذا التاريخ بقي الجيش بعيدا عن الحالة اهتزاز الثقة التي لحقت بالنظام ككل ,و ذلك بفضل موقع جبهة التحرير الحزب الحاكم في الواجهة , وكذا بسبب نظام الخدمة الوطنية , التي جعلت الجيش الوطني الشعبي بالنسبة للشباب الجزائري مؤسسة شعبية ليست بالغريبة عنه وكان تدخل الجيش بصفة قوية ضد المواطنين, حيث تعتبر هذه المرة الأولى التي تتم فيها المواجهة مع المواطنين لتمس الصورة الرمزية للجيش الشعبي الوطني.

و برزت قوة الإسلاميين من خلال هذه المواجهات العفوية , بالرغم من أنهم ليسوا مدبريها , و كانت درجة الصدمة قوية إلى درجة جعلت التعددية تستقر بسرعة.

حيث قام الرئيس الشاذلي باعتماد دستور تعددي اعتمدت عليه العديد من الأحزاب السياسية وعليه نتج عن هذا النظام أحزابا تعتمد خطابا هوياتنا (الإسلام , الأمازيغية) إضافة إلى أن الاستقطاب كان حول طبيعة الدولة المنشودة: علمانية أو إسلامية وفرضت الجبهة الإسلامية للإنقاذ التي تنوي صراحة إقامة دولة إسلامية بديلا واضحا لجبهة التحرير الوطني وكانت استراتيجية الدولة حول إضعاف الأحزاب الديمقراطية بدعم الإسلاميين , وفي يوم 12جوان من عام 1990 عقدت الانتخابات المحلية التي شهدت اكتساح الجبهة الإسلامية للإنقاذ, لقد عرفت اكتساح كل المدن الكبرى , و بذلك بدأ بروز فشل استراتيجية الحكومة آنذاك.[1]

المطلب الاول :الأزمة الانتخابية

تقرر اجراء أول انتخابات تشريعية تعددية في الجزائر في 27 جوان 1991 اين قررت الجبهة الإسلامية للإنقاذ المواجهة مع الحكومة في الشارع و الدعوة إلى إضراب عام , وذلك بسبب تحفظ الحكومة على نظام الانتخابات وتم اعتقال كل من عباس المدني و علي بلحاج الذين يعتبران قائدا الجبهة , حيث تعتبر هذه الخطوة تحولا كبيرا بالنسبة لنظام اخذ في التشكل و رغم كل هذا لم يتوقف المسار الانتخابي بل استمر و كان الدور الأول من الانتخابات الذي جرى في 26 ديسمبر 1991 لصالح الجبهة الإسلامية للإنقاذ ب 188 مقعد من أصل 430 مقعد , وبهذه النتيجة بدأت تظهر على الساحة السياسية بوادر من حالة الانسداد و بداية ذلك باستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد الذي أبدى استعداده مع الحزب الفائز في الانتخابات حتى ولو كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ, و قام الجيش بالتحرك من أجل توقيف المسار الانتخابي بحجة حماية الجمهورية من خطر الدولة التيوقراطية.

و كان من بدايات أعمال الحكم الجديد هو تأسيس مجلس جماعي للحكم، المجلس الأعلى للدولة ، فرض حالة الطوارئ التي منحته سلطات واسعة لتسيير الأزمة و استدعاء محمد بوضياف احد رموز جبهة التحرير الوطني , من أجل رئاسة المجلس الأعلى للدولة , وتم وضع حوالي 18 ألف شخص في 09 معتقلات في الصحراء بما فيهم منتخبوا الجبهة الإسلامية للإنقاذ والناشطين فيهما وأعضاء أخرى , وفي 09 فيفري 1992 تم إعلان حالة الطوارئ وقبل

[1] عبد النور منصوري،المرجع السابق ،ص ص (97 ،98).

نهاية السنة حلت الحكومة المجالس الشعبية المحلية التي كانت ترأسها الجبهة الإسلامية للإنقاذ , وبغية دعم الصور الديمقراطية للنظام الجديد , عين المجلس الاستشاري الوطني المشكل من ستين (60) عضوا في أفريل 1992 , من أجل تقديم المشورة للقيادة الجماعية , و تعتبر البداية الأولى لنزع السلاح هي تلك المتعلقة بتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 وبدأت هذه المبادرة تعرف انخفاضا ابتداء من سنة 1998 إلا أنها لم تتوقف.[1]

المطلب الثاني : الأزمة الأمنية

قامت الجماعات المسلحة بالرد على توقيف المسار الانتخابي و ذلك بحبس النظام والسيطرة عليه في ظرف 6 أشهر , حيث اتجهت البلاد نحو مواجهة عسكرية مفتوحة , وكان ابرز حدث في هذه الفترة هو اغتيال الرئيس محمد بوضياف في 27 جوان 1992 ثم توالت الاحداث ومن ذلك الهجوم المنظم في قمار التابعة لولاية الوادي أين تم قتل ثلاثة من حراس الحدود في 29 نوفمبر 1991 واستمرت أعمال العنف حيث في 26 أوت 1992 انفجرت قنبلة في مطار الجزائر , ومنذ هذا التاريخ أصبح الإرهاب يستهدف المدنيين كذلك ووقع المجتمع الجزائري في دوامة من العنف لم يعرف أسبابها و كيفية الخروج منها و تعتبر الفترة ما بين 1992 إلى 1995 من أبشع سنوات النزاع , و في سنة 1997 قامت قوات الأمن بعملية تمشيط كبرى لمعاقل الجماعات المسلحة كرد فعل على المجازر المتوالية بالرغم من الإعلان المتكرر للسلطات بأن الإرهاب يعيش أخر أيامه إلا أن الوحشية بقيت مستمرة ,و تطورت الأزمة الأمنية أكثر , حيث تشكلت عدة جماعات معارضة اختارت المواجهة المسلحة كرد فعل على توقيف المسار الانتخابي و هذه الجماعات هي جماعات مختلطة من شتى الأنحاء ومتفرقة مشكلة من قدماء حرب أفغانستان،وكانت تتحرك دون برنامج أو إستراتيجية , حيث شنت عدة اعتداءات على قوات الأمن , و كانت تستهدف بشكل كبير أعوان الشرطة في الأحياء الشعبية لاسترجاع أسلحتهم , وكذلك استهدفت البنوك ومقرات الشرطة والدرك وحتى الموظفين المدنيين, وقدمت منظمة العفو الدولية في مارس 1993 حصيلة سنة 1992 منذ إعلان حالة الطوارئ تم اغتيال أكثر من 270 عنصر من قوات الأمن و20 مدنيا من قبل الجماعات المسلحة, وفي المقابل فقدت الجماعات المسلحة أكثر من 300 شخص من عناصرها جراء المواجهات ضد قوات الأمن، كما آن مهنيوا الإعلام كانوا من المستهدفين كذلك فقد اغتيل 100 إعلامي خلال الفترة ما بين 1993_1996 بالإضافة إلى الفئات المهنية

[1] عبد النور منصوري ،المرجع السابق ، ص ص (98، 99).

الأخرى التي استهدفتها الجماعات المسلحة وهي: المعلمون, الفنانون, النقابيون, أعضاء مختلف الأحزاب, رجال الدين بالإضافة إلى مدنيين ليس لهم أي صلة بالمواجهات.

وزادت حدة العنف بتنظيم الجماعات المسلحة نفسها حيث بداية من 1993 قامت الجماعات المسلحة بتنظيم صفوفها في المناطق الجبلية, التي تعتبر صعبة الوصول بالنسبة للقوى النظامية, كما كان لهذه الجماعات فروع في المدن الكبرى كالجزائر العاصمة, في الأحياء الشعبية خاصة حيث كانت تستهدف الأملاك العامة والموظفين العموميين, وكانت وسائل الإعلام تتكتم عن حقيقة الأوضاع للرأي العام وذلك بسبب قانون الاعلام الذي يمنع اي اعلامي من التصريح بهذه الامور لانها كانت حساسة في تلك الفترة واي اعلامي يخالف ذلك يتعرض للسجن، وبذلك كانت موازين القوى التي تبين مدى قوة أو خسارة أي طرف مجهولة لدى الشعب, إلا أن سنة 1995 كانت بداية استرجاع قوة الجيش الشعبي الوطني.

وفي السداسي الأول من سنة 1994 بلغ عدد الضحايا أكثر من 423 قتيل,تعمقت الأزمة الأمنية ودخل مصطلح جديد على الحياة اليومية الجزائرية وهو مصطلح " المجزرة" حيث كانت في اغلب الأحيان تنسب المجازر إلى أماكن وقوعها مثل : مجزرة الأربعاء , المدية , البرواقية , وادي الفضة , البليدة , تنس ...الخ. لقد استخف قادة الجبهة الإسلامية بقدرة الجيش على التكيف مع طبيعة الصراع و خاصة تحديث وحداته القتالية وجعلها أكثر فعالية.

أما قوات الأمن , فكان لديهم جهاز مكلف بمكافحة الإرهاب عمليا , وذلك من خلال مركز قيادة وتنسيق عمليات مكافحة التخريب حيث يتكون من وحدات القوات الخاصة للجيش الوطني الشعبي وعناصر الأمن العسكري , في البداية الأولى قام المركز بضم ثلاث كتائب من المضليين وفوج من الشرطة العسكرية, ووحدة للاستعلامات ثم انضمت إليها وحدة التدخل السريع للدرك الوطني لتأطير عمليات التمشيط داخل المناطق التي تلجا وتتردد عليها الجماعات المسلحة.

و أصعب فترة عرفتها الجزائر هي تلك المتعلقة بربيع 1994 حينما عمدت الجماعة الإسلامية المسلحة و الجيش الإسلامي للإنقاذ بدرجة اقل إلى مهاجمة أهداف اقتصادية وعسكرية في عدة مناطق بعدة وسائل كالحرق والتفجير والتخريب حتى تمكنت من فرض سيطرتها على بعض القرى , حيث تميزت هذا الفترة بقدرة الجماعات المسلحة على استقطاب و تعزيز صفوفها ضمن فئة الشباب أساسا, إلا انه في سنة 1995 تمكن الجيش من تأمين الحماية لكل

المنشآت الاقتصادية والعسكرية ذات الأهمية لدرجة انه لم يعد بوسع الجماعات المسلحة مهاجمتها وكان" العمل الجهادي " هو شعار الجماعات المسلحة خلال الفترة ما بين 1994_ 1995 إلا انه في نهاية 1995 عرفت نشاطا يحكمه منطق " الرعب غير المفهوم " و أدت هذه الأعمال العنيفة إلى تفكير الأهالي في اللجوء إلى مناطق أكثر أمنا وحدث ذلك بالفعل. ولم يتوقف عمل الجماعات المسلحة عند هذا الحد بل راحت تستهدف الأماكن العامة من خلال تفجيرها وذلك بداية من سنة 1995 حيث ان مئات الأشخاص كانوا ضحايا تفجيرات الأسواق , الحافلات والقطارات وهذا ما زاد من تأزم الأوضاع ذلك ان بعض المدارس تعطلت عن الدراسة بسبب تفجيرها , ومع استرجاع الجيش سيطرته تزايدت المجازر وشكلت نوعا من الضغط الدولي , ومنعت الجيش من الاستفادة من نتائج سياسة الأمنية المنتجة منذ توقيف المسار الانتخابي.[1]

_ و من دوافع المصالحة الوطنية في الجزائر كذلك هو تيقن الشعب الجزائري من انه من دون عودة السلم والأمن لن يثمر اي مسعى من مساعي التنمية السياسية والاقتصادية الاجتماعية بالثمار التي يتوخونها منه.

_ تيقن الشعب الجزائري من انه لا يوجد مخرج آخر من المأساة الوطنية من دون تحقيق المصالحة الوطنية.

_ وعي الشعب الجزائري بأن المصالحة الوطنية تعود عليهم بالخير وأنها كفيلة بتعزيز مكاسب الجزائر بما يخدم مصالح المواطنين.[2]

لهذه الأسباب كانت الجزائر تجدد تمسكها في إقامة مصالحة وطنية حيث أن كل إعتراض أو فشل في مشروع ما لاتعتبره الدولة الجزائرية عائقا بل حافزا للبحث عن مشروع آخر ذلك أن المأساة الوطنية وماخلفته من آثار جعلت الإرادة أكثر لدى الحكومة الجزائرية من اجل إيجاد حل للخروج من هذا الواقع.

[1] عبد النور منصوري , المرجع السابق , ص ص (103-106).

[2] مستخلص من ديباجة مشروع الميثاق من اجل السلم و المصالحة الوطنية , الصادر في 14 أوت 2005.

المبحث الثاني: مسار المصالحة الوطنية في الجزائر

عرف مصطلح المصالحة الوطنية عدة تسميات , فهي مشروع لم يأت دفعه واحدة بل هو نتيجة جهود متظافرة وعبر مراحل مترابطة إذ يمكن القول أن المصالحة الوطنية في الجزائر هي حصيلة عمل بعض الروؤساء الذين حكموا الجزائر, فهي عرفت مصطلح الحوار السياسي ثم قانون تدابير الرحمة ثم الوئام المدني ثم الوئام الوطني ثم المصالحة الوطنية

المطلب الأول : الحوار السياسي

بداية اخذت المصالحة الوطنية مصطلح الحوار السياسي كأول اسم لها وكحل للازمة , ودعدت إليه مجموعة من الشخصيات السياسية والحزبية , كما رحبت مجموعة من الأحزاب بالحوار السياسي وتبنت هذا المشروع وعلى رأس هذا الأحزاب تلك التي حققت الفوز في الانتخابات 1991, و هي جبهة التحرير الوطني , جبهة القوى الاشتراكية و الجبهة الإسلامية للإنقاذ وأحزاب أخرى , وهي النقطة التي بدأ فيها الانقسام السياسي والإعلامي وحتى الشعبي بين دعاة الحوار , ودعاة خيار المواجهة من داخل السلطة وتغلب التوجه الثاني سياسيا الأمر الذي أدى إلى استفحال الأزمة الأمنية.

و بتعثر الحوار و انسداد قنواته مع الشركاء السياسيين و مع زيادة الأزمة الأمنية استفحلت الأزمة السياسية , وذلك في عام 1995 عندما قامت مجموعة من الأحزاب الجزائرية بعقد اجتماع بالعاصمة الايطالية روما , وتوصلت إلى التوقيع على أرضية سياسية تعرف بعقد روما من اجل الحوار مع السلطة إلا أن السلطة الجزائرية قامت برفض هذه الأرضية,وعليه تعتبر هذه الأرضية أول عقد مكتوب كآلية سياسية لتحقيق المصالحة الوطنية , وبذلك ظهر مصطلح الحوار السياسي مع السلطة كبديل لكلمة الحوار .

و لم يعرف الحوار بين السلطة وبعض الأحزاب أي توقف ,إلا أن الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم تكن شريكة فيه بالرغم من أنها المعنية بالأزمة وذلك بسبب انها لم تدع إلى الحوار أو أنها قررت المقاطعة ،بحجة انها ترغب في حوار بدون إقصاء, وقد عبرت مجموعة عقد روما عن موقفها من ذلك الحوار بالعبارة التالية: " لا لحوار البعض من البعض ضد البعض من أجل البعض" وفي هذا السياق يرى "عبد الحميد مهري" الأمين العام السابق لجبهة التحرير الوطني أن

مشروع المصالحة توافقا وطنيا بين جميع الفعاليات السياسية المؤثرة في المجتمع ,كما أن البحث عن حل المشاكل التي أوجدت الأزمة يسهل في تحقيق المصالحة الوطنية

و عليه يمكن القول رغم كل الجهود في سبيل حل الأزمة إلا إنها لم تتوج بحوار جاد , مما أدى إلى عقد ندوة الوفاق الوطني ,كشكل من أشكال تحقيق المصالحة الوطنية , و تميزت تلك الندوة بعدم حضور كل الشركاء السياسيين مما أطلق عليها من طرف بعض المحللين بأنها "ندوة شبه الوفاق الوطني" إلا أنها لم تضع حدا للتدهور الأمني وعدم الاستقرار السياسي.

و يرى الدكتور محمد لعقاب أن الحوار السياسي كمفهوم للمصالحة الوطنية آنذاك وصل إلى الفشل لأنه اتسم بثلاث سمات:

1_ أنه كان حوارا جزئيا, أي لم يشرك جميع الشركاء السياسيين خاصة أطراف الأزمة.

2_ لم يكن حوارا جديا, لأن عدة أحزاب مشاركة فيه لم تكن تملك نفوذا شعبيا وكانت تنقصه الشجاعة السياسية.

3_ كان الحوار عبارة عن إملاءات ولم يتسم بسمات الحوار, أي أن كل طرف كان يريد فرض رأيه.[1]

المطلب الثاني: من قانون تدابير الرحمة إلى الوفاق الوطني

تجلى هذا القانون في قانون التوبة او ما يعرف بقانون الرحمة لعام 1994 و الذي يسمح لكثير من حملة السلاح من العودة إلى المجتمع , وكان الهدف من قانون الرحمة هو وضع حد للنزيف الدموي دون اشراك السياسيين الذين يعدون طرفا في الازمة و بالتالي لم يحقق نتائج مرجوة .

و كان هذا القانون يحتوي على (12) مادة موزعة على ثلاث فصول

_ أهداف القانون

يمكن إجمال أهم أهداف هذا النص في النقاط التالية:

– عزم سلطات البلاد على اجتياز الجزائر مرحلة دقيقة في تاريخها , وذلك بالسعي لتطهير المناخ و إتاحة الفرصة لكل أبناء الأمة للتعبير عن رأيهم بطرق سلمية.

[1] نزهة حانون , الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية : ميثاق السلم و المصالحة الوطنية نموذجا (دراسة لجريدتي النصر و الخبر) . (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال بجامعة منتوري قسنطينة , 2007 /2008) ,ص ص (117 ،118).

_ العزم على إعادة السلم و الاستقرار والأمن و النمو والازدهار للوطن وللمجتمع و إعادة الهيبة والاعتبار للدولة والاحترام الكامل لسيادة القانون.

_ فتح المجال أمام كل الجزائريين للمشاركة في بناء الوطن و التمسك بقيمنا الوطنية الروحية والدينية السمحة المطبوعة على الدوام بالوسطية و التراحم,وبقيم الخير والعطاء.

_ عزم سلطات البلاد على محاربة الإرهاب وأعاصير التطرف و التعصب الغريبة عن المجتمع الجزائري لإعادة الاستقرار و الأمن والطمأنينة إلى نفوس المواطنين.

_ تأكيد رغبة الدولة في التكفل بفئة الشباب التي وقعت ضحية حملات ودعوات مضللة وانساقت بفعل أسباب عديدة إلى أعمال الإرهاب والتخريب , وافتكاكها من براثن الشطط والغلو, وتحريرها من أيادي القتل والتدمير والتخريب, تدمير النفس ومستقبل الوطن.

_ باعتبار الإرهاب ظاهرة غريبة و دخيلة على مجتمعنا , كان من الضروري الاسراع في تكييف التشريع خاصة بإعادة النظر في الأدوات القانونية المستعملة وفي الإجراءات المتبعة ,وذلك بعد أن تأكد أن محاكمة مرتكبي الأفعال الإرهابية و التخريبية مهما كانت درجة العقوبة لا تكفي للقضاء على الإرهاب الوحشي

_ تشجيع توبة الأشخاص الذين وقفوا في وجه السلطات العمومية, و ارتكبوا أعمالا إرهابية...[1]

وبعد فشل الاجراء تقرر اقامة وفاق وطني لعله يأتي بفائدة.

الوفاق الوطني

أما فيما يتعلق بالوفاق الوطني فإنه في 07 جويلية 1996 قام أحمد أو يحي بعرض حصيلة 06 أشهر من الحكم على المجلس الوطني الانتقالي حيث ركز بشكل أساسي على محاربة الفساد وصعوبة الوضع الاجتماعي.

و في يوم 15 جويلية 1996 دعت الرئاسة إلى "اللقاءات المتعددة الأطراف" ومن جهة أخرى أعلنت جبهة التحرير القطيعة الكاملة مع عقد روما, وفي أوت 1996 جرت اللقاءات الثنائية وكان آخرها مع حماس و التحدي , في حين فضلت جبهة القوى الاشتراكية و الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر M.D.A الانسحاب منها.

[1] العيد عاشوري ," المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية ... إلى ميثاق السلم "، **مجلة النائب**,الجزائر ,2003,ص 104.

و في يوم 14 أوت 1996 بدأ عمل أربعة لجان إضافة إلى 29 حزبا ,حيث قامت اللجنة الأولى بمناقشة مؤتمر الوفاق الوطني , والثانية أخذت الدستور كموضوع لمناقشتها , أما اللجنة الثالثة فتكفلت بقانون الأحزاب السياسية , أما اللجنة الرابعة قامت بمناقشة مسألة القانون الانتخابي , حيث مالت الكفة لصالح النسبية على دورتين محل الأغلبية مع إقرار وجود ممثلين عن الجاليات في الخارج , وكان هناك حرص على تصحيح مبدأ التعددية واحترام الثوابت الوطنية (الإسلام و العروبة و الامازيغية) , وكذلك الحفاظ على التعددية السياسية والممارسة الديمقراطية ومبادئ النظام الجمهوري , أما ماتعلق بتشكيل الأحزاب فقد اقترح ضرورة وجود 25 عضوا مؤسسا على الأقل من ثلث ولايات الوطن , وما بين 400 الى 500 مندوب في المؤتمر التأسيسي ينتخبهم ما يتراوح بين 2400 و 2500 منتسب. وفي 14 سبتمبر قام اليمين زروال بافتتاح ندوة الوفاق الوطني في قصر الأمم بنادي الصنوبر وما ميز هذا الافتتاح هو حضور نحو ألف شخص يمثلون مؤسسات وهيئات ومجالس حكومية إلى جانب 37 تنظيم غير سياسي , و28 حزبا من بينها حزبا جبهة التحرير الوطني وحركة النهضة، في حين قامت أربعة أحزاب بمقاطعة الندوة وهي جبهة القوى الاشتراكية، الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية والتحدي.[1]

وتميزت أعمال الندوة في بدايتها باقتراح أن يرأسها الرئيس زروال ويشرف على تسييرها، حيث اقترح رئيس الدولة مكتبا للإشراف عليها بعضوية ممثلي أهم التشكيلات السياسية والمنظمات الوطنية وهي : جبهة التحرير الوطني، حركة المجتمع الإسلامي، حركة النهضة الإسلامية، التحالف الجمهوري، إضافة إلى ممثلين عن اتحاد العمال ومنظمة المجاهدين وجاء في هذه الندوة تنويه بما يبذله الجيش وقوات الأمن والشعب من جهود للحفاظ على الجزائر، كما تم الحديث عن بقايا الإرهاب إذ أشار الرئيس إلى أنه سيتم تحرير الجزائر نهائيا من الابتزاز الإجرامي الفاشل، كما جدد الرئيس رفض الشعب للإرهاب وإدانة ندوة الوفاق الوطني للممارسات الإرهابية، كما أخذ الرئيس وقتا طويلا في الحديث عن مسيرة الحوار، كما قام بالتوقف عند الانتخابات الرئاسية التي جرت في نوفمبر 1995، وسجل تراجع الحذر لدى بعض التشكيلات وترجيح كفة الحوار، وقال الرئيس أن الهدف من كل هذا هو من أجل مواصلة المعالجة الحقيقة للأزمة. وما ميز هذه الندوة كذلك هو وجود شخصيات من النظام السابق مثل السادة: أحمد غزالي وأحمد عبد الغني وشريف بلقاسم، إلى جانب قيادات من المرحلة الانتقالية مثل أعضاء المجلس الأعلى للدولة خاصة الرئيس علي كافي.

[1] جورج الراسي، الدين والدولة في الجزائر من الأمير عبد القادر إلى عبد القادر. الجزائر : دار القصبة للنشر، 2008، ص ص (518، 519).

وأكد معظم المتدخلين في هذه الندوة على أهمية أرضية الوفاق وصلاحيتها لأن تكون وثيقة ملزمة للجميع.

وكانت الدعوة إلى المشاركة في الندوة قد وجهت إلى كل شركاء الحوار الوطني بمراحله الثنائية والمتعددة الأطراف الذي بدأ في أفريل 1996 وهم:

- 20 حزبا من المجلس الانتقالي
- 8 أحزاب من الحوار الثنائي
- 8 منظمات وطنية
- 7 منظمات لأرباب العمل
- 7 جمعيات نسوية
- 17 جمعية للشباب

كما كان لمؤسسات رئاسة الجمهورية والحكومة والمجالس العليا والهيئات الرسمية وممثلي الجالية الجزائرية في الخارج، والصحافة الأجنبية المعتمدة في الجزائر والصحافة الجزائرية حضور في الندوة.

فالأعمال جرت في غياب أحمد بن بلة زعيم الحركة من أجل الديمقراطية في الجزائر وذلك بسبب اشتراط مشاركته حضور الجبهة الإسلامية للإنقاذ وحسين آيت أحمد زعيم جبهة القوى الاشتراكية التي رفضت هذا المشروع (الوفاق)، والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية الذي انتقد أرضية الوفاق بالرغم من مشاركة الحزب في تحضيرها، والهاشمي شريف زعيم التحدي الشيوعي الذي رفض المشاركة في ندوة تحضرها أحزاب تختلف عن توجهه وهي الأحزاب الإسلامية، إضافة إلى زعماء الجبهة الإسلامية للإنقاذ الذين لم توجه لهم الدعوة للمشاركة في هذه الندوة.

وفي 15 سبتمبر 1996 أجريت الجلسة الختامية للمؤتمر الوطني في قصر الأمم حيث وقع المشاركون على أرضية الوفاق على أن تكون المرحلة المقبلة هي الاستفتاء على الدستور وتم تحديد المبادئ الأساسية التالية:

- المكونات الاساسية للهوية الوطنية: الإسلام والعروبة والأمازيغية مع ضرورة صيانة أماكن العبادة ومنع أي استخدام سياسي أو ايديولوجي أو فئوي لموضوع اللغة العربية.

- المبادئ المؤطرة للتعددية السياسية المنبثقة عن ثورة أول نوفمبر ودستور وقوانين الجمهورية، ورفض العنف، واحترام الحريات الفردية والجماعية والتمسك بالديمقراطية وبخيار التعددية السياسية واحترام التداول على السلطة.

- اعتبار الديمقراطية التعددية خيارا" سياديا " للشعب الجزائري.

ولقيت أرضية الوفاق انتقادات حيث اعتبرها البعض أنها تمهد الطريق لحزب جبهة التحرير الوطني والحركات الإسلامية امثال حماس والنهضة ولا تفصل بين ما هو سياسي وما هو ديني، كما أنها تضحي بدسترة الأمازيغية.

وفي 21 سبتمبر 1996 قام الرئيس اليامين زروال بعقد مؤتمر صحفي عبر فيه عن حصيلة مؤتمر الوفاق الوطني والنقاط المطروحة، خاصة مايتعلق بالهوية الوطنية من ثوابت الإسلام والعروبة والأمازيغية وقانون الأحزاب حيث أعطيت لها مهلة لا تتعدى سنة لتسوية أوضاعها قبل الشروع في الاستفتاء على الدستور، وعليه أدرجت المادة 40 المتعلقة بعمل الأحزاب،كما تحدث الرئيس آنذاك عن وضع قانون جديد للإعلام.

وفي 15 أكتوبر 1996 قامت الصحف الجزائرية بنشر خطاب الرئيس اليامين زروال الذي أعلن فيه للجميع عن إجراء استفتاء في 28 نوفمبر 1996 لتعديل دستور 1989، حيث أعطى هذا المشروع الجديد أهمية خاصة لكيفية تأسيس الأحزاب حيث منع هذه الأخيرة من أن يكون تأسيسها على أساس ديني أو لغوي أو عرقي أو فئوي أو وفق الجنس أو الانتماء الجهوي، ووضع شرطا لتأسيسها وهو نبذ العنف أي أنه يجب على الجماعة التي تريد تأسيس حزب أن تنبذ العنف.[1]

ورغم كل هذا الا ان الوفاق الوطني لم يصل الى النتائج المرجوة من طرف الحكومة الجزائرية حيث عُوض بقانون الوئام المدني.

المطلب الثالث: من الوئام المدني إلى الوئام الوطني

1- الوئام المدني:

يندرج قانون الوئام المدني في إطار الغاية السامية التي ترمي إلى استعادة الوئام المدني ، ويهدف إلى تأسيس تدابير خاصة بغية توفير حلول ملائمة للأشخاص المورطين والمتورطين في أعمال إرهاب أو تخريب الذين يعبرون عن

[1] جورج الراسي،المرجع السابق، ص ص (519-523).

إرادتهم في التوقف بكل وعي عن نشاطاتهم الإجرامية، بإعطائهم الفرصة لتجسيد هذا الطموح على نهج إعادة الإدماج المدني في المجتمع.[1]

كانت لقانون تدابير الرحمة آثارا إيجابية على بعض الشباب الذي ضل السبيل فتاب الكثير منهم واستفادوا من تدابير الرحمة، إلا أن ذلك لم يخفف على الشعب آثار الإرهاب والإجرام وينهي معاناته، ومع استمرارية الوضع الأمني وانسداد الحل السياسي تأزمت الوضعية الجزائرية أكثر، وبذلك ازدادت المطالبة الخارجية بإيفاد لجنة تحقيق دولية في المجازر المرتكبة، وأحس الجزائريون بأن خطر التدخل الأجنبي أصبح قائما عندما حلت بالجزائر بعثة الامم المتحدة للإعلام والتقصي عام 1998، وبذلك أصبح خيار المصالحة يفرض نفسه أكثر من أي وقت مضى، فالإجراءات والآليات السياسية التي تم اتخاذها لم تحل الأزمة، لذلك اصبحت المصالحة الوطنية شعار المرشحين لرئاسيات 1999 وذلك من أجل كسب أكبر عدد ممكن من الرأي العام، وبعد تقلد عبد العزيز بوتفليقة الحكم في أول عهدة رئاسية له أعطى تسمية جديدة للمصالحة الوطنية، فأصبحت تحمل تسمية الوئام المدني، وصادق البرلمان الجزائري على قانون الوئام المدني بدون أية معارضة، ثم عرض القانون على الاستفتاء الشعبي بتاريخ 16 سبتمبر 1999 وكانت نتائج هذا الاستفتاء تعبر عن رغبة الشعب في وضع حد للأزمة التي حلت به من القتل والاغتصاب وتدمير الممتلكات العامة والخاصة،وعملت سياسة الوئام المدني على إعادة السلم والأمن عبر كل مناطق الوطن حتى تمكنت من استرجاع مكانتها على المستوى الدولي، وبدأت من جديد في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل خدمة أبناء الوطن. ومن هذا المنطلق أصبح مفهوم المصالحة الوطنية قاسما مشتركا بين الشعب والسلطة والأحزاب لأول مرة منذ عام 1999.[2]

أهداف القانون

إن الوضعية التي عاشتها الجزائر فرضت تكييف التشريع المعمول به ليصبح بذلك قادرا على التكفل بمتطلبات المعطيات الجديدة التي أفرزتها مكافحة الإرهاب الأعمى والمتوحش، فمحاربة الإجرام ومرتكبيه ومتابعتهم ومعاقبتهم

[1] المادة 01 من القانون 99-08 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420 الموافق لـ 13 يوليو سنة 1999 المتعلق باستعادة الوئام المدني،الجريدة الرسمية ،عدد46 .

[2] نزهة حانون، المرجع سابق، ص ص (119 ،120).

تستدعي سن قوانين وإجراءات تتناسب مع هذه الأفعال تماشيا مع المسعى العام الذي تهدف إليه الدولة، ويعبر هذا القانون عن إرادة سياسية قوية ليسود الوئام المدني بين كل أفراد الشعب، ويهدف هذا القانون إلى:

- إنهاء فترة مظلمة من حياة الجزائر وفتح عهد جديد.
- السعي إلى إيجاد حلول للوضعية التي تشهدها البلاد، وإلى استرجاع الوئام المدني، ووضع حد لحالة الانسداد التي يتخبط فيها بعض الأشخاص، وفتح الطريق أمامهم للعودة إلى المجتمع، والمساهمة في بناء الوطن بدلا من تخريبه.
- إيجاد حلول نهائية لأسباب الاضطراب، وفتح باب التوبة أمام المتورطين في أعمال إرهابية أو تخريبية والذين يعبرون عن إرادتهم في الكف عن نشاطاتهم الإجرامية.
- تجفيف منابع الفتنة، وهو ما يتطلب التجاوز والحلم لما يحققه ذلك من ترسيخ قيم التسامح الأصلية في المجتمع.
- تكريس مبدأ الإعفاء من المتابعة وتطبيق مبدأ القانون الأصلح للمتهم في إطار تجسيد الإرادة السياسية التي تسعى جاهدة للقضاء على بذور الحقد والانتقام، ولتحقيق هذه الأهداف يرتكز النص على أربعة مبادئ يجب التمسك بها.

- احترام الدستور والحرص على تطبيق قوانين الجمهورية والخضوع لها.
- حماية حقوق ضحايا الإرهاب والتكفل بهم.
- العرفان بدور مؤسسات الدولة.
- فتح المجال لعودة الذين ضلوا الطريق لسبب أو لآخر.[1]

2- الوئام الوطني:

وفي سياق الوئام المدني خرج بوتفليقة بمصطلح جديد، وذلك خلال إعلانه عن رغبته في ترقية الوئام المدني إلى وئام وطني، وبقي غير واضح المعالم وأصبح عرضة للتفسير والتأويل من قبل الإعلاميين والسياسيين، من غير أن

[1] العيد عاشوري، المرجع السابق، ص106.

تحدد الملامح أو الخطوط العريضة له، وترى شخصيات متتبعة للأزمة الجزائرية أن الوئام المدني ما هو إلا الشق الأمني للمصالحة الوطنية ولا بد من استكمالها بالشق السياسي.[1]

المطلب الرابع: المصالحة الوطنية

عقب فوز بوتفليقة في انتخابات 08 أفريل 2004 كانت المعطيات تختلف عما كانت سابقا، ذلك أن قادة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لم يعودوا وراء القضبان بعد ان استكملوا مدة العقوبة، والجيش الإسلامي للإنقاذ نزل من الجبال، ورغم ذلك بقيت جماعات مسلحة تواصل عملياتها ضد النظام وتهدد السلم، الأمر الذي جعل المصالحة الوطنية مطلبا جماهيريا، فدخلت المصالحة الوطنية إلى برنامج الحكومة وصادق عليها البرلمان، وهنا أخذت المصالحة الوطنية تسمية جديدة هي المصالحة الوطنية الشاملة، فمفهوم هذه الأخيرة يختلف عن تلك المصالحة التي جاءت مع مجيء الأزمة حيث لم تعد المصالحة كما في السابق مربوطة بالجانب الأمني، بل اتسعت إلى مجالات أخرى، دون فتح المجال لإنشاء أحزاب جديدة، كما أن المصالحة الوطنية في بداياتها الأولى كانت تسعى جاهدة لحل الأزمة السياسية بوضع آليات وإجراءات لحلها، لكن المصالحة الوطنية التي يقودها الآن بوتفليقة تفتقر إلى آليات عملية ذات منهجية واضحة.

وبخصوص تغيير المفهوم، وانعدام الآليات ظهرت مخاوف على المستوى الشعبي في الجزائر ترى أن المصالحة الوطنية تم تمييعها بتعميمها.

فبعدما كانت المصالحة الوطنية مرتبطة بالأزمة الأمنية، وبالتالي ينبغي أن يبقى مرتبطا بها لمعالجة قضية الجماعات المسلحة المتبقية، وآثار الأزمة التي تمس بشكل مباشر حملة السلاح وتحريك ملف المفقودين ومتابعة حالة المطرودين من العمل، والنازحين من قراهم، ومعاقبة الجاني على ما ارتكب من جرائم، وتقديم للعدالة كل من تسبب بالقتل والتعذيب والاغتصاب والتدمير، وجبر ضرر الضحايا، وبذلك بادر الرئيس بإجراء استفتاء شعبي حول العفو الشامل لتعطي مفهوما عاما للمصالحة الوطنية لم تحدد أطره فظهرت مخاوف أن تصبح المصالحة وسيلة يستفيد منها شخصيات (الأقدام السوداء) الذين شاركوا مع السلطات الفرنسية في قتل أبناء الشعب الجزائري وتعذيبهم خلال الفترة الاستعمارية وذلك كله من أجل تحقيق المصالح الشخصية، وكذلك تم تعميم المصالحة الوطنية إلى قطاعات

[1] نزهة حانون، المرجع السابق، ص122.

أخرى مثل مهربي الأموال والرافضين لدفع الضرائب واولئك الذين مارسوا الفساد وعبثوا بالمال العام منذ الاستقلال إلى ذلك اليوم.

وظهر موقفان بخصوص المشروع الذي طرحه الرئيس عبد العزيز بوتفليقة المتعلق بالعفو الشامل وهما:

الموقف الأول: وهو موقف أنصار الرئيس حيث يرون أن معالجة الأزمة الأمنية لن تكون إلا بخطوة جريئة قد تصدم بعضهم لكنها ضرورية، وهي إصدار عفو شامل عن كل المتورطين في جرائم الدم والاغتصاب والتخريب.

الموقف الثاني: يرى أصحاب هذا الموقف أن بوتفليقة لن يقدم أي إصدار عفو، وان المشروع لا يعد إلا تجربة يريد الرئيس من خلالها تقدير مدى استعداد الجزائريين لدفع ثمن استعادة أمنهم واستقرار بلدهم.

حيث كان الرئيس العزيز بوتفليقة يرغب في تحقيق المصالحة الوطنية في الجزائر، وهذه الرغبة حظيت برضا وقبول وترحيب واسع وتأييد بصورة لا سابق لها لبرنامجه الوفاقي " الوئام المدني" كفصل من ذلك المشهد الطويل بغرض المصالحة الدائمة، وأن مشروع العفو الشامل المنتظر طرحه للاستفتاء في المرحلة القادمة يأتي استجابة لطموحات شرائح واسعة من المجتمع الجزائري، ذلك أن اقتراح بوتفليقة المتعلق بإصدار العفو الشامل عن انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت أثناء النزاع الداخلي الدموي في البلاد يمكن أن يحرم الضحايا أو عائلاتهم بصورة نهائية من حقهم في الكشف عن الحقيقة، وفي إقامة العدالة وتحقيق الإنصاف.[1]

وما يعمق من تلك المخاوف أنه يوجد حتى الآن أشخاص لا يعرفون مقتضيات العفو المقترح، إلا أن التصريحات الرسمية تشير إلى أن القانون سوف يستثني من المقاضاة أي عضو في مجموعة مسلحة أو في أي من قوات الأمن عن الجرائم التي ارتكبت في مجرى النزاع بما في ذلك الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان.

وأتهمت السلطات الجزائرية من قبل منظمات حقوقية بأنها تتقاعس عن التحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبت إبان العشرية السوداء، وترى هذه المنظمات أن التقاعس اكتسى خطورة خاصة في ضوء شدة هذه الانتهاكات، حيث وصل بعضها إلى مرتبة جرائم ضد الإنسانية ومن جهته صرح الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أن ما يقارب (200000) شخص قتلوا جراء النزاع وعشرات الآلاف من هؤلاء هم من الرجال والنساء والأطفال

[1] نزهة حانون ،المرجع السابق،ص ص(122- 124).

المدنيين الذين قتلوا في هجمات اتسمت بالعنف، كما تعرض الآلاف للتعذيب أثناء الاحتجاز، كما تعرض آلاف للاختفاء جراء اعتقالهم واختطافهم من قبل الجماعات المسلحة وإعدامهم.

وفي الأغلبية الساحقة من الحالات لم تتخذ السلطات أي إجراءات بشأن توضيح ظرف الجرائم وتقديم الجناة المشتبه فيهم إلى العدالة على الرغم من الجهود المضنية للضحايا وعائلاتهم في البحث عن الحقيقة، وتقديم المعلومات إلى السلطات القضائية بخصوص القضايا التي أودعوا شكوى فيها.

بينما يرى قانونيون أن إصدار عفو شامل في هذا السياق يمكن أن يزيد من الحقد من دون أن يقضي على ماخلفه الماضي من جرائم بشعة، وربما يقوض بصورة دائمة أيه آفاق مستقبلية لتوفير الحماية الكاملة لحقوق الإنسان ويحتمل أن يحول نهائيا كذلك دون الكشف عن حقيقة الماضي في المحاكمة الجزائرية وبذلك يصبح عقبة في طريق أية فرصة لتحقيق العدالة واعتماد المساءلة كجزء من عملية الانتقال إلى حالة السلم.

كما يرى هؤلاء القانونيون أن العفو الشامل من غير تقديم الجاني للعدالة وجبر ضرر الضحايا من شأنه إضفاء الصبغة القانونية على التقاعس عن إجراء التحقيقات بخصوص آلاف من حالات الاختفاء.

والرئيس عبد العزيز بوتفليقة جعل مشروع المصالحة الوطنية مبهما من أجل أن تتلقفه جميع شرائح المجتمع بمختلف فئاته: أحزاب وجمعيات ونقابات وهيئات المجتمع المدني، وواجه الرئيس بوتفليقة صعوبات جمة في تحقيق مشروع المصالحة الوطنية ذلك أنه لم يعط للشعب الجزائري فرصة من أجل معالجة ما حدث في الماضي وذلك عبر حوار وطني يسود فيه الاحترام لحرية التعبير وحقوق الإنسان، ذلك أن الشعب الجزائري والمجتمع الدولي لن يقبلوا بتقديم تنازلات عن المبادئ الاساسية للحقيقة والعدالة والإنصاف خصوصا أن الامم المتحدة والهيئات الاخرى ترفض إمكانية حدوث عفو أو تدابير مماثلة من شأنها أن تكفل الحصانة من العقاب من جرائم ضد الانسانية لذلك فإن المؤشرات تعمل على تعقيد المسألة في التوصل الى صيغة حول مفهوم المصالحة ترضي جميع الاطراف المعنية بالمصالحة الوطنية خاصة اذا لم يكن العفو الشامل قد تضمن اتخاذ تدابير من شأنها الكشف عن الحقيقة وصدور حكم قضائي يؤكد تهمة أو براءة المتهم بارتكاب جرائم قتل او تعذيب وتلقي عائلات الضحايا تعويضات رسمية وليست وعود بذلك، وبالرغم من ان الرئيس بوتفليقة نجح في الحصول على دعم وتأييد بخصوص الوئام المدني وذلك من خلال تصويت اغلبية البرلمان لصالح المشروع إلا ان جمعيات ومنظمات حقوقية رأت أن هذا غير كاف لإنجاح مشروع المصالحة بحجة أن احترام

حقوق الانسان الاساسية وحمايتها لا يمكن تجسيدها في موضوع وعرضه للتصويت،وكذلك ان أي عمل من شأنه أن يحقق العفو هو إجراء من أجل الهروب من العقاب.

وفي مارس 2005 رفعت اللجنة المكلفة من الحكومة الجزائرية بمتابعة حالات الاختفاء تقريرا وتوصيات إلى الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وحسب تصريحات رئيسها فاروق قسنطيني فإن 6.146 شخصاً فقدوا على أيدي قوات الأمن مابين 1992- 1998،وحسب فاروق قسنطيني فإن التوصية الرئيسية في هذا التقرير هي تعويض عائلات الضحايا رغم أن أغلبها يرفض هذه التعويضات.

وترى عدة جمعيات متعلقة بحقوق الانسان ان تقرير قسنطيني مجحف بالنسبة لعائلات المفقودين حيث ان الجدل مازال قائما بشأن هذا الملف,وتحاول عائلات الضحايا والمنظمات الحقوقية تأييد اغلاق ملف المفقودين عبر جلسات الحقيقة.[1]

وفي هذا السياق يقول أحمد بن بلة ان من مصلحة الجزائريين النهوض من جديد بإعتباره أن البلاد مملوءة بالخيرات والشعب الجزائري شعب عظيم ،كما أن الجروح لايمكن أن تداوى خلال سنة أو سنتين أو حتى عشر سنوات ذلك أن كل الدول تمر بفترات قاسية إلا أنه يجب عليها التفكير في كيفية الخروج منها ،ومايفهم من كلام الرئيس السابق (احمد بن بلة) هنا هو أن تتم معالجة الجروح دون ترك الآثار.

كما يضيف الرئيس السابق الى ذلك ان الجزائر اذا كانت حقا تنوي الخروج من المحنة ومداواة الجروح عليها توفير الوقت والجهد للخروج من ذلك، حيث أن الخروج منها ربما يستغرق بعضا من الوقت ، لذلك يقول الرئيس السابق أنه يجب البدأ بلم اللحمة ، أما الأطراف التي يجب أن تجلس إلى مائدة الحوار فهي جبهة الإنقاذ التي يعتبرها طرف أساسي في ذلك حيث يجب عليها ان تجلس على مائدة المصالحة والحوار،فحسب أحمد بن بلة فإنه لامصالحة في الجزائر بدون الجبهة الإسلامية للإنقاذ،لأن عدم وجودها في العمل السياسي سيبقي هناك ثغرة في عملية المصالحة ويوضح احمد بن بلة انه لايقصد بكلامه المقاتلين الموجودين في الجبال،ومن الأطراف المطلوبة في الحوار هي الأحزاب الأخرى ذلك أن مشاركتها وجلوسها على مائدة المصالحة من العوامل المهمة لإنهاء فترة المأساة الوطنية،ذلك أن الشعب الجزائري عانى الكثير خلال هذه الفترة.

[1] نزهة حانون، المرجع السابق، ص ص (124-126).

أما عن محاسبة المتجاوزين يقول احمد بن بلة فالكل قد تجاوز سواء كان من المسلحين او من الحكومة،فهناك تجاوزات من كل الأطراف، لذلك يجب الصفح وإغلاق هذه الملفات،فهناك دول كثيرة في العالم ومنها فرنسا وقعت فيما وقعنا فيه نحن الا أنها في نهاية الأمر عرفت كيف تلم جراحها وأعادت بناء لحمتها، أما إسبانيا فلا زالت منقسمة ولم تتمكن من بناء لحمتها.[1]

إذن المصالحة الوطنية مرت بكل هذه المحاولات لتصبح في الأخير مصالحة وطنية فهي لم تأت مع مجيء عبد العزيز بوتفليقة بل هي جهود متظافرة من قبل شخصيات سياسية قبل تقلد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الحكم إلا أن هذا الأخير كان له الحظ في استكمال هذا المشروع اي أن الإستراتيجية المتبعة من طرفه هي التي كانت المناسبة أكثر في تحقيق المصالحة الوطنية.

[1] أحمد منصور،الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر.الجزائر:دار الأصالة للنشر والتوزيع،ط2، 2009، ص 353.

المبحث الثالث: أهداف ونتائج المصالحة الوطنية في الجزائر

برزت المصالحة الوطنية كمفهوم مركزي مع الربع الاخير من القرن العشرين أين تمكنت مجموعة من الدول من تحقيق الانتقال الديمقراطي داخل دولها ومجتمعاتها ,فحسب "صامويل هنتنجتون " شملت الموجة الثالثة من الانتقالات أكثر من اربعين دولة في العالم تحولت من وضع سياسي شمولي الى نظم ديمقراطية ما بين ثورة القرنفل في البرتغال 1974 ومستهل العشرية الاخيرة من القرن الماضي (1992) وقد تعلق الامر بدول امريكا اللاتينية وأقطار المنظومة الاشتراكية سابقا وبعض البلدان الافريقية وبقيت البلاد العربية وحدها خارج هذه الحركية. [1] وامتدت المصالحة الوطنية الى دول كثيرة من العالم والجزائر كغيرها من الدول التي عرفت أعمال العنف وعدم الاستقرار السياسي أدت بها لتبني مشروع المصالحة الوطنية للخروج من الأزمة.

المطلب الاول: أهداف المصالحة الوطنية في الجزائر

تهدف المصالحة الوطنية في الجزائر الى جملة من الأهداف وهي:

- العمل على المحافظة على الرصيد التاريخي للجزائر من النضال والكفاح والبحث عن الكرامة وعدم تشويهه بأعمال ليس لها علاقة بهذا التاريخ.
- الحفاظ على مكتسبات أول نوفمبر 1954 وإعادة استرجاع ذاكرة الاستعمار ومخلفاته من أجل بذل الجهد لإعادة بناء المجتمع لا تدميره على اعتبار أنه لا يحس بنعمة الاستقلال إلا من عايش فترة الاستعمار.
- تصحيح الانحراف على المسار الوطني والذي خلف خسائر مادية وبشرية معتبرة لدرجة أنه كاد أن يقوض أركان الدولة في مرحلة من المراحل, ومحاولة محو آثار المأساة الوطنية التي كان ضحيتها كل أطياف الشعب الجزائري دون استثناء.
- استعادة الامن والنظام العام على اعتبار أن أمن ممتلكات الناس وأرواحهم وحتى أعراضهم مسألة حيوية سواء في نظر الإسلام وحتى تحت حماية القانون.

[1] إمحمد مالكي, " عن اهمية المصالحة الوطنية في البلاد العربية :المغرب مثالا "، **مجلة المستقبل**, العدد 3720، 2010، ص19.

- التأكيد على حصانة الجيش الشعبي الوطني وكذا أسلاك الأمن وذلك لأنهم حماة الدولة الذين تحملوا القسط الاكبر من المأساة الوطنية في سبيل الحفاظ على الجمهورية وهو أمر يستحق التقدير والاحترام لهذه الفئة التي سمحت في كل ما لديها من اجل حماية الوطن.
- التأكيد على سماحة دين الدولة ورفض أي استعمالات أو تشويهات مغرضة باسم الاسلام ومنافية للوطنية على اعتبار أن الاسلام دين تسامح وسلم لا دين عنف.
- المحافظة على مقومات الهوية الوطنية والتأكيد على مكوناتها.
- تهيئة الارضية للتنمية السياسية والاقتصادية ولا يتحقق ذلك إلا من خلال إعادة بعث الاستقرار والأمن والأمان للمواطن.
- تحسين صورة الجزائر الدولية من خلال التزاماتها بتعهداتها الدولية على اعتبار أن حرية المواطن وحرمة أمنه وأمن ممتلكاته من أهم أولويات السياسة الوطنية وكذا الهيئات الدولية والمنظمات المعنية بحقوق الانسان.[1]

المطلب الثاني: نتائج المصالحة الوطنية في الجزائر

لكل مشروع بداية ونهاية وهذه الاخيرة إما أن تكون آثارها إيجابية وتعود بالفائدة وإما ان تكون سلبية والمصالحة الوطنية في الجزائر كمشروع لا بد أن تكون له نتائج وهذا ما نحاول معرفته من خلال هذا المطلب, وهذه النتائج هي:

- خروج الجزائر من الازمة التي وقعت فيها منذ بداية التسعينات جراء نتائج الانتخابات وتمرد الجبهة الاسلامية للإنقاذ.

- إعادة استتباب الامن والطمأنينة في نفوس الجزائريين بعد عشرية من الدم والدمار والخراب.

وكانت نتائج المصالحة الوطنية على جميع الاصعدة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والدبلوماسية حيث أن استتباب الأمن في الجزائر بدأ يتضح منذ شروعها في برنامج تنموي شامل لاستدراك ما فاتها خلال العشرية الحمراء في مجال السكن والبنى التحتية حيث تمكنت الجزائر خلال هذه الفترة من قطع أشواط مهمة في مجال التنمية من خلال انجاز

[1] عبد الرزاق باخالد, المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009) ، ص60.

العديد من المشاريع السكنية والطرق وفي مجال المياه بناء محطات تحلية المياه وسدود ضخمة إضافة الى قطاع التعليم العالي والبحث العلمي وقطاع التربية والتكوين المهني.[1]

وعلى الرغم من النجاحات المحققة بخصوص اعادة الامور الى الاحسن وفي الحد من سلطة الجيش والجهاز الامني ,إلا أن نجاح مشروع المصالحة الوطنية يبقى منقوص, ذلك أن عائلات المفقودين لاتزال مستاءة من عدم استعداد الحكومة لإجراء تحقيقات لمعرفة هوية المسؤولين عن حالات الاختطاف , كذلك النساء اللواتي تعرضن للاغتصاب أعربن عن غضبهن على قرار الحكومة المتعلق بمنح العفو الشامل من دون إجراء اي تحقيق ,ومن جهة اخرى عبر ناشطون في مجال حماية الحقوق المدنية عن غضبهم على خلفية قطع الحكومة للنقاشات حول ما حدث فعلا خلال العقد الاحمر وأخفقت في وضع آليات للتحقيق كما اتخذت قرارات هامة بشأن كيفية التعاطي مع عملية المصالحة بموجب مرسوم رئاسي وصُدقت هذه القرارات في إطار استفتاء شعبي إلا أنها لم تعرض لمناقشة مفتوحة في البرلمان,كما أن مشروع المصالحة الوطنية لم يتضمن جهود من أجل إيجاد آليات للتوصل الى الحقيقة, على الرغم من أن آليات مثل هذه أصبحت اليوم رائجة في البلدان الخارجة من النزاعات, حيث قامت جنوب إفريقيا بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة من أجل إلقاء الضوء على الاحداث المروعة التي شهدتها البلاد خلال سنوات التمييز العنصري,كذلك قامت الارجنتين بتشكيل لجنة الاشخاص المفقودين وانشاء المغرب هيئة الانصاف والمصالحة.....الخ.[2]

ويمكن القول أن أهم عائق اعترض مسار المصالحة الوطنية في الجزائر هو وجود تيار استئصالي منافس لمشروع الرئيس حيث وُفق رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة في تسويق صورة التوافق والانسجام بينه وبين قيادة أركان الجيش حتى أنه جاء في بعض التقارير الأوروبية السرية: " إن المسألة الأمنية تأتي على رأس أجندة الحكومة، وإن توافقا كبيرا يطبع العلاقات بين الحكومة وقيادة الجيش من أجل إنجاز المهام المنوطة بهم، وأن الجيش يحترم سلطة الرئيس، وان بعض الاختلافات في وجهة النظر والتي تتناقلها وسائل الإعلام، لا تعد أن تكون جزءا من حرية التعبير المعروفة في كل الأنظمة الديمقراطية، وإن الرئيس بوتفليقة ومحمد العماري رئيس أركان الجيش يدركان كليهما أن أي خلاف بينهما لا

[1] رشيد طواهري, هذه هي ثمار المصالحة الوطنية ,مقال منشور في منتدى ابن باديس بتاريخ 2010/09/28 www.Ibnobadis.com تاريخ التصفح 2013/08/23.

[2] رشيد تلمساني," الجزائر في عهد بوتفليقة, الفتنة الاهلية والمصالحة الوطنية "، **أوراق كارنيغي**, العدد7, جانفي 2008، ص ص (18، 19).

يخدم إلا أعداء الجزائر ومصالحها العليا، وهما يعلنان تحالفهما وتطابق نظرتهما للواقع الجزائري، ومن ثم فلا داعي إلى تأويل تصريحاتهما في اتجاه تلطيف الأجواء على أنها متكلفة وتندرج في إطار المجاملة ".

إلا أن القارئ لمجريات الأمور بالتحليل يكتشف أن هذا التحالف قائم على اساس الصراع والتنافس، بين تيار يميل إلى الاعتراف بالخطأ، ويدعو إلى طي صفحة الماضي، ويرفع شعار " لا غالب ولا مغلوب" في إطار استراتيجية المصالحة الوطنية، وتيار استئصالي منافس، وسبب قبول تحالفه مع الرئيس يتمثل في أن سياسة الكل الأمني لم تأت ثمارها داخليا وعملت على عزل الجزائر دوليا.

ولقد أدت هذه الحساسية المفرطة من التيار الاستئصالي إلى مضايقة برنامج الرئيس ومهاجمة سياساته، وجاءت هذه المضايقات عبر النشاط الإعلامي ومن خلال المناورات السياسية وإثارة القلاقل لزعزعة أمن واستقرار البلاد، مما أدى إلى نهاية حالة التوافق والتعايش والدخول في مرحلة الصراع الشديد.[1]

[1] محمد بوضياف، النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية: التطورات والمشاهد المحتملة، جامعة المسيلة، ص ص(11، 12).

خلاصة الفصل

مما سبق نستنتج ان المصالحة الوطنية في الجزائر جاءت كرد فعل للأزمة التي لحقت الجزائر بشقيها السياسي والأمني والآثار التي خلفتها هذه الأزمة والخوف من تأزم الوضع أكثر لو بقيت الأمور على حالها، واستغرقت الجزائر كثيرا من الوقت وخسرت ارواح العديد من شعبها سواء كانوا عسكريين أو مدنيين أو جماعات مسلحة من أجل القضاء على هذه الأزمة، ورغم كل هذا تحققت الأهداف التي كانت ترمي الى إعادة استتباب السلم والأمن للدولة الجزائرية مع بقاء بعض البلابل التي تُثار هنا وهناك من حين لآخر، لكن ليس بالحجم الذي كانت عليه سابقا، وتجمع العديد من الكتابات أن الفضل الكبير في ذلك كان للرئيس عبد العزيز بوتفليقة الذي عرف بسياسته كيف يعيد الأوضاع الى الأحسن،حيث قام بإنزال العديد من حملة السلاح من الجبال، وإبعاد مصطلح الإرهاب عن الجزائر،حيث أنه خلال العشرية السوداء التي مرت بها الجزائر حتى الآن يوجد العديد من المحللين السياسيين عند حديثهم عن الجزائر تجدهم يفضلون ذكر الجزائر كخير مثال وكأن الجزائر هي الكلمة المرادفة للإرهاب، الا أن المتتبع حقا لبدايات الارهاب في الجزائر كيف كان وكيف اصبح عليه أن يُثمن جهود الجزائر في ذلك ويجعلها كخير مثال عن محاربة الإرهاب لاخير مثال عن الإرهاب.

الخاتمة

مماسبق يمكننا القول أن المصالحة الوطنية هي مشروع سياسي تحتاج اليه أغلب الدول الا لم نقل كلها نظرا لما لهذا المشروع من دور في تحقيق الاستقرار بصفة عامة والسياسي بصفة خاصة، بالاضافة الى دورها في الحفاظ على هذا النوع من الاستقرار، ولتحقيق ذلك وجب توفر مجموعة من الشروط والعوامل اذا احسنت الدولة كيفية توفيرها و ادارتها كان ذلك سببا في نجاح المصالحة الوطنية وفي تحقيق الاهداف المرجوة والتي غالبا مايكون الهدف الاساسي لها هو تحقيق الاستقرار السياسي والذي يشير الى حالة من السلم والطمأنينة بعيدة كل البعد عن الفوضى والعنف وكل ماله علاقة بحالة الاهدوء،كما يعبر الاستقرار السياسي عن رضى الطرفين على الآخر اي رضى الشعب عن الحكومة ورضى الحكومة عن الشعب، وهذا امر صعب الا انه ليس مستحيلا خاصة اذا عملت الدولة على توفير مجموعة من المتطلبات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعتبر من اساسيات تحقيق الاستقرار السياسي كما لايمكن التركيز فقط على الاستقرار الداخلي بل ضمان تحقيق هذا الاستقرار اخارجيا،حيث يساعد الاستقرار السياسي على الحد من الصراعات الداخلية والخارجية ويقضي كذلك على العنف الذي هو ظاهرة منبوذة عند غالبية المجتمع ذلك ان اثارها اكثر من فوائدها ويكون العنف خطيرا عندما يكون موجها الى السلطة لانه يؤدي الى عدم الاستقرار السياسي،والجزائر من الدول التي عرف نظامها العديد من الازمات بمختلف اشكالها السياسية والإنتخابية والامنية ...الخ،ولم ترض بهذا الوضع فقامت بالعديد من محاولات الصلح لاعادة الامور الى الاحسن بداية من الحوار ثم الحوار السياسي ثم قانون تدابير الرحمة الذي تحول فيما بعد الى وفاق الوطني ثم الوئام المدني ليصبح بعد ذلك وئام الوطني حتى تم التوصل الى المصالحة الوطنية حيث حققت هذه الاخيرة نتائج ايجابية في مجال محاربة الارهاب ذلك انه خلال العشرية السوداء فُرضت عدة قيود على الشعب الجزائري خاصة من ناحية التجوال ليلا فكان هناك وقت محدد من طرف الحكومة يُمنع فيه خروج الاشخاص الى غاية الصباح،كما كان الاشخاص يخافون الخروج بدون مرافقة شخص او اشخاص آخرين...الخ،الا انه منذ مجيء قانون المصالحة الوطنية وابداء الشعب الجزائري رغبته في تبني هذا المشروع من خلال الاستفتاء الذي قام به الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وكانت النتيجة بتصويت الاغلبية عن هذا المشروع الذي كان الهدف منه الحد من اعمال العنف والارهاب بصفة خاصة وانهاء الحالة التي حلت بالجزائريين اذ اصبح من المعتاد والطبيعي عند خروج الجزائريين من بيوتهم يجدون افرادا سواء من الامن او المدنيين مقتولين عن طريق

الذبح او السلاح...الخ،فمثل هذا الوضع اصبح نادرا الا لم نقل غير موجود،فبضل السياسة المدبرة من طرف الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عادت الامور الى ماينبغي ان تكون عليه وحلت السكينة والطمأنينة مكان الخوف والهلع،حيث اصبح بإمكان اي شخص في الجزائر التجوال الى غاية ساعات متأخرة من الليل او حتى المبيت في الخارج بكل امان،واصبح الفرد الجزائري في غنى عن من يرافقه عند الخروج من بيته...الخ،ولذلك نقول ان المصالحة الوطنية في الجزائر استطاعت ان تحقق الاستقرار السياسي من خلال تلك النتائج التي حققتها،ورغم كل هذا فهناك من ينتقد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة على هذه السياسة الوطنية ويعتبرها سياسة لزيادة الاحقاد وليس الغرض منها الصفح على اعتبار ان عائلات الضحايا والمختفين الذين لم تظهر عنهم اية اخبار مازالو حاقدين عن الحكومة والجماعات المسلحة،ولن تتحقق المصالحة الوطنية حسب هؤولاء المنتقدون الا من خلال صفح وعفو هذه العائلات وكذا يجب على الحكومة تلبية رغبات هذه العائلات وتقديم الدعم والتعويض لهم.

قائمة

المراجع

1_ الكتب:

1_1 باللغة العربية

1_ الأنصاري محمد جابر،تحولات الفكر والسياسة في الشرق اللأوسط (1930_ 1970).الكويت:عالم المعرفة،1980.

2_ أحمد منصور،الرئيس أحمد بن بلة يكشف عن أسرار ثورة الجزائر.الجزائر:دار الأصالة للنشر والتوزيع،ط2، 2009.

3_ الحسن محمد إحسان،علم الإجتماع الرياضي.عمان:دار وائل،2005.

4_ الصفار حسن موسى،الاستقرار السياسي والإجتماعي...ضرورته وضماناته.بيروت:الدار العربية،ط1، 2005.

5_ الغرياني محمد عز الدين،المذهب المالكي:النشأة والموطن وأثره على الاستقرار الإجتماعي.ليبيا:دار الكتب الوطنية،2010.

6_ حميش أحمد عبد الحق،مداخلة بعنوان مكافحة الفساد السياسي (في المؤتمر العربي لمكافحة الفساد).الرياض:دار الكتب الوطنية،2010.

7_ طه عابدين طه،الصلح في ضوء القرآن الكريم.دم،دت.

8_ فرانسيس فوكوياما،بناء الدولة (النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين).(ترجمة مجاب الإمام)،الرياض:العبيكان للنشر،2007.

9_قورية أحمد،بوتفليقة رجل الأقدار ورجل المصالحة الوطنية.الجزائر:ديوان المطبوعات الجامعية،2004.

10_ روبرت أداك،التحليل السياسي الحديث.(ترجمة علاء أبوزيد)،القاهرة:مركز الأهرام،ط1، 1993.

11_ شقير حفيظة،دليل المشاركة للنساء العربيات.تونس:المعهد العربي لحقوق الإنسان،2004 .

2_1 باللغة الأجنبية

1_ David Bloonfield,Teresa Barnes and Luc Huyse :Reconciliation After Violent Conflicts. Stockholm :Information Unit,2003.

2_ Eduardo. A. Gamarra. Cuban. National. Reconciliation. Miami: University Park, 2003.

2_المقالات

2_1 باللغة العربية

1_ محمد المخلافي،مداخلة بعنوان "إن الغاية النهائية من مشروع العدالة الإنتقالية إستكمال المصالحة السياسية بمصالحة مجتمعية"،في إطار ندوة الدولة المدينة ظريقنا لبناء اليمن الحديث،اليمن2012.

2_ بوشنافة شمسة وآدم قبي, "إدارة النظام السياسي للعنف في الجزائر 1988_2000 "،**مجلة الباحث**, عدد3

3_ بوضياف محمد،مداخلة بعنوان النظام السياسي الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية:التطورات والمشاهد المحتملة.جامعة المسيلة.

4_ بوضياف مليكة و سفيان فوكة, مداخلة بعنوان " الحكم الراشد و الاستقرار السياسي ودوره في التنمية".جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف،دت.

5_ حسنين توفيق إبراهيم, العمل الخيري و الاستقرار السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي : المحددات...المجالات... الآفاق , بحث مقدم إلى مؤتمر العمل الخيري الخليجي الرابع الذي نظمته جمعية التربية الإسلامية بمملكة البحرين خلال الفترة من 02الى 04مارس 2010.

6_ مالكي إمحمد, " عن أهمية المصالحة الوطنية في البلاد العربية :المغرب مثالا "، **مجلة المستقبل**, العدد 3720، 2003.

7_ ماشطي شريفة," المشاركة السياسية أساس الفعل الديمقراطي "**مجلة الباحث الاجتماعي**, عدد10سبتمبر2010.

8_ العيد عاشوري ," المصالحة الوطنية من الأحكام القانونية ... إلى ميثاق السلم "، **مجلة النائب**,الجزائر ,2003.

9_ المصطفى صويلح, مداخلة بعنوان:" المصالحة,أي مفهوم لأية أغراض؟ و بواسطة أية آليات ؟"، في إطار ندوة المصالحة, بمدينة الرباط يوم 12نوفمبر 2005.

10_ قبي آدم , " رؤية نظرية حول العنف السياسي ", **مجلة الباحث**,عدد 1 ،2002.

11_ امطانس شحاذة ," إسرائيل 2010:استقرار سياسي يدعمه نمو اقتصادي و تنامي ثقافة سياسية "، **مجلة الدراسات الفلسطينية** ,العدد 85, 2011.

12_ مالك شليح توفيق,مقال بعنوان:" الوسط الأسري وعلاقته بالعنف المدرسي "،**مجلة الحوار الثقافي**, عدد 746، 2013.

13_ تلمساني رشيد," الجزائر في عهد بوتفليقة, الفتنة الاهلية والمصالحة الوطنية "،**أوراق كارنيغي**, العدد7, جانفي 2008.

2_2 باللغة الأجنبية

1_ Juan E.Mendez: national reconciliation transnational justice and the International criminel court.

3_ الوثائق الرسمية

3_1 الجرائد الرسمية

1_ المادة 01 من القانون 99-08 المؤرخ في 29 ربيع الأول 1420 الموافق لـ 13 يوليو سنة 1999 المتعلق باستعادة الوئام المدني،الجريدة الرسمية ،عدد46 .

2_ الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،" الميثاق نن أجل السلم والمصالحة الوطنية "ملحق المرسوم الرئاسي رقم (05- 278) مؤرخ في 19 رجب 1426،الموافق ل 14 أوت 2005،المتضمن إستدعاء الناخبين للإستفتاء المتعلق بالمصالحة الوطنية يوم الخميس 29 سبتمبر 2005.

4_ الدراسات غير المنشورة

1_ باخالد عبد الرزاق, المصالحة الوطنية في ظل السياسة الجنائية، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في القانون الجنائي والعلوم الجنائية، جامعة منتوري قسنطينة، 2010/2009).

2_ بوضياف محمد ,مستقبل النظام السياسي الجزائري,(أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية و العلاقات الدولية .جامعة الجزائر, 2008).

3_ بقدي كريمة, الفساد السياسي و أثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا (دراسة حالة). (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان, 2012/2011).

4_ حانون نزهة , الأساليب الإقناعية في الصحافة المكتوبة الجزائرية : ميثاق السلم و المصالحة الوطنية نموذجا (دراسة لجريدتي النصر و الخبر) . (مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في علوم الإعلام و الاتصال بجامعة منتوري قسنطينة, 2007 /2008).

5_ لجدع نبيل ناصر محمد, اثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستقرار السياسي في الجمهورية اليمنية (دراسة حالة 1995– 2008).(مذكرة مقدمة إستكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الإقتصاد السياسي الدولي بجامعة اليرموك الأردن , د ت).

6_ منصوري عبد النور, المصالحة الوطنية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني. (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية بجامعة الحاج لخضر باتنة,2010/2009).

5_ الوثائق الإلكترونية

5_1 باللغة العربية

1_ الآلوسي تيسير عبد الجبار، مقال بعنوان المصالحة بين حاضر العراق ومستقبله.
www.somerian.slates.com تاريخ التصفح 2013/08/15.

2_ محمد المنصور ,مقال بعنوان منطق العنف :محاولة لفهم المأساة الجزائرية
http://www.ribatalkoutoub.com تاريخ التصفح 2013/10/21.

3_ عبد المجيد أحمد بيوك, مقال بعنوان:أهم مقومات المصالحة الوطنية. www.alarabia.com تاريخ التصفح 2013/08/14.

4_ رشيد طواهري, هذه هي ثمار المصالحة الوطنية ,مقال منشور في منتدى ابن باديس بتاريخ 2010/09/28 www.Ibnobadis.com تاريخ التصفح 2013/08/23.

5_ عبد الغني أبو العزم , معجم الغني www.almaarif.com تاريخ التصفح 2013/08/19.

6_ رمضاني مفتاح, الية المصالحة الوطنية و دورها في معالجة العنف السياسي في الجزائر. مقال في موقع علم السياسية www. Benkous .com تاريخ التصفح 2013/09/10

7_ معجم مصطلحات فقهية www.almaarif.com تاريخ التصفح 2013/08/19.

5_2 باللغة الأجنبية

1_ Rauchanbek Absattarov,la stabilité politiqe:l'essence et la définition

6_ المعاجم:

6_1 باللغة العربية

1_ جبران مسعود , معجم الرائد. لبنان: دار العلم للملايين , ط7, 1992.

6_2 باللغة الأجنبية

1_ Dictionnaire le Robert analphabétique et analogique ,française , Paris; société du nouveau Livre.1978

2_ Dictionnaire Des sciences humaines :sociologie , psychologie social ,anthropologie , paris Fernand Nathan, 1990.

الفهرس

الإهداء	
تشكرات	
الملخص	
مقدمة	01
الفصل الأول:الإطار النظري للمصالحة الوطنية والاستقرار السياسي	07
المبحث الأول:مفهوم المصالحة الوطنية	08
المطلب الأول:تعريف المصالحة الوطنية	08
المطلب الثاني:شروط وعوامل نجاح المصالحة الوطنية	11
المبحث الثاني:مفهوم الاستقرار السياسي	14
المطلب الأول:تعريف الاستقرار السياسي	14
المطلب الثاني:متطلبات وأبعاد الاستقرار السياسي	16
المبحث الثالث:العنف السياسي كأحد أسباب عدم الاستقرار السياسي	22

المطلب الأول:تعريف العنف السياسي	22
المطلب الثاني:أسباب العنف االسياسي	25
الفصل الثاني: محددات المصالحة الوطنية في الجزائر	28
المبحث الأول:دوافع المصالحة الوطنية في الجزائر	29
المطلب الأول:الأزمة الإنتخابية	30
المطلب الثاني:الأزمة الأمنية	31
المبحث الثاني:مسار المصالحة الوطنية في الجزائر	34
المطلب الأول:الحوار السياسي	34
المطلب الثاني:من قانون تدابير الرحمة الى الوفاق الوطني	35
المطلب الثالث:من الوئام المدني الى الوئام الوطني	40

المطلب الرابع:المصالحة الوطنية	42
المبحث الثالث:أهداف ونتائج المصالحة الوطنية في الجزائر	47
المطلب الأول:أهداف المصالحة الوطنية في الجزائر	47
المطلب الثاني:نتائج المصالحة الوطنية في الجزائر	48
الخاتمة	52
قائمة المراجع	55
الفهرس	61